**مقدمة**

اللفظ في –أصل اللغة– مصدر بمعنى الرمي، ويتناول ما لم يكن صوتًا وحرفا، وما هو حرف واحد وأكثر، مهملاً كان أو مستعملاً، صادرًا من الفم أولا، ثم خص في عرف اللغة بما صدر من الفم، من الصوت المعتمد على المخرج حرفًا واحدًا أو أكثر، مهملاً أو مستعملاً([[1]](#footnote-2)).. وفي لسان العرب: "لفظت الشيء من فمي ألفظه لفظًا رميته. يقال: أكلت الثمر ولفظت النواة أي: رميتها "([[2]](#footnote-3))، وفي القاموس المحيط: لفظ بالكلام نطق كتلفظ. ([[3]](#footnote-4)).

واللفظ في الاصطلاح هو "ما يتلفظ به الإنسان أو من في حكمه، مهملاً كان، أو مستعملا"ً.([[4]](#footnote-5))

وقد تبين من خلال دراسة ظاهرة تعدد المصادر في القاموس ومحاولة تفسيرها أن ثمة أسبابا لفظية كانت وراء تعدد المصادر، وهو ما ستعرض له الدراسة في هذا الفصل، والمقصود بها الأسباب التي مرجعها لفظ المصدر وهيئته الظاهرة، سواء كانت تغييرات تحدث في أصواته أو حروفه مما يجعله مختلفًا عن المصادر الأخرى، فينتج عن ذلك تعددًا في المصادر.

و يقع ما في هذا الفصل من أسباب لفظية في ثلاثة مباحث، هي:

1. التخفيف.
2. الاستحسان.
3. التوسع في اللغة وتكثير الأبنية.

**المبحث الأول**

**التخفيف**

**2ـ1ـ 1ـ مقدمة**

 التخفيف ظاهرة عامة في اللغة العربية، حيث يميل العرب إلى التخفيف في النطق، والاقتصاد في الجهد العضلي مما يؤدي إلى إحداث تغييرات متعددة في الكلام من أهمها: التغيير في ضبط الكلمة أو حروفها.

وقد عرَّفت المعاجم العربية الخفة بإيراد ضدها وهو الثقل دون وضع تعريف محدد لها، من ذلك: "الخفة ضد الثقل والرجوح... واسْتَخَفَّهُ: خلاف استثقله، واستخفه رآه خفيفا"([[5]](#footnote-6)) "والتَّخْفِيفُ: ضِدُّ التَّثْقِيلِ، ومنه قوله تعالى: ﭽ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﭼ ([[6]](#footnote-7))"([[7]](#footnote-8)).

أما في الاصطلاح فإن أحد الباحثين المحدثين يرى: "أن عدوى عدم تعريفها في المعاجم قد انتقلت إلى علم اللغة بكل مستوياته، فلم نجد هذا التعريف الجامع المانع، وإنما وجدنا توصيفا للظاهرة"([[8]](#footnote-9)).

لذا فإن الحديث عن التخفيف عند علماء اللغة نجده مرتبطا بالحديث عن العلل، وقد عدَّ السيوطي علتي الاستثقال، والتخفيف في النوع الأول من علل النحويين، وهو ما يطرد على كلام العرب وينساق إلى قانون لغتهم ([[9]](#footnote-10)).

 كما نجد ارتباطا بين وجود الثقل في الكلام وإحداث التخفيف فيه، ونلمس في عباراتهم الحديث عنه كسلوك كلامي ينتهجه العرب في المواضع التي يقدر أن فيها ثقلا على ألسنتهم، فحيث ما وجد الثقل وجد التخفيف، و"هذا يؤكد أن الثقل والخفة عنصران كوجهي العملة الواحدة، لا غناء لأحدهما عن الآخر؛ ولهذا فقياس كل منهما لا بد أن يكون في مقابل الآخر ووجوده، فلا وجود لأحدهما في غياب الآخر"([[10]](#footnote-11)).

 و يفسر الدكتور أحمد عفيفي هذا الارتباط بصورة أكثر دقة، فيقول: "ولكن لي رأيا آخر تمتد جذوره على استحياء في صورة إشارة خاطفة عند بعض النحويين.هذا الرأي هو أن الثقل علة أما التخفيف فغاية لتلك العلة، والدليل على ذلك بعض العبارات الواردة على لسان هؤلاء تحمل هذا المعنى، فعند سيبويه نجد عبارة "التماسا للخفة([[11]](#footnote-12))" أو "أرادوا التخفيف"([[12]](#footnote-13))"([[13]](#footnote-14)).

ولا ريب في أن "التخفيف ظاهرة من الظواهر اللغوية التي تسري في شرايين اللغة العربية، لها وجودها الفعلي نطقا، وتقنينا، والذي يؤكد ذلك أن التخفيف لم يكن قائما في ذهن النحاة فقط، بل كان لدى كثير من القبائل، وشمل كثيرا من المناطق العربية، باعتراف بعض النحاة المحدثين "([[14]](#footnote-15)).

وقد كان التخفيف سببا في إحداث تغييرات في كثير من أبنية اللغة العربية، ومنها المصادر، إذ تبين من خلال الدراسة أن ميل العرب إلى التخفيف كانت سببا في تعدد المصادر وتنوعها، ويمكن إبراز أثر التخفيف في تعدد أبنية المصادر من خلال القوانين الصرفية التالية: الإعلال ـ الإبدال ـ الحذف

**2ـ1ـ 2ـ الإعلال**

يعرف ابن الحاجب الإعلال بأنه: "تغيير حرف العلة للتخفيف، ويجمعه القلب، والحذف، والإسكان. وحروفه الألف، والواو، والياء."([[15]](#footnote-16))

وعلى ذلك فالإعلال في الاصطلاح هو: تغيير حرف العلة للتخفيف، بقلبه، أو إسكانه، أو حذفه.

 "ولفظ القلب مختص في اصطلاحهم بإبدال حروف العلة، والهمزة بعضها مكان بعض، والمشهور في غير الأربعة الإبدال، وكذا يستعمل في الهمزة أيضًا".([[16]](#footnote-17))

 و حروف الإعلال كما مر هي: الألف والواو والياء، وسميت بحروف العلة؛ "لأنها تتغير ولا تبقى على حال، كالعليل المنحرف المزاج المتغير حالاً بحال".([[17]](#footnote-18))

 و يكون "تغيير هذه الحروف لطلب الخفة ليس لغاية ثقلها بل لغاية خفتها، بحيث لا تحتمل أدنى ثقل، وأيضًا لكثرتها في الكلام؛ لأنه إن خلت كلمة من أحدها فخلوها من أبعاضها ـ أعني الحركات ـ محال، وكل كثير مستثقل وإن خف".([[18]](#footnote-19)) وخلاف الإعلال التصحيح، وهو إبقاء حرف العلة على حالته الأصلية دون تغيير أو تبديل.

 أما حروف الإعلال فقد اختلفت طرق العلماء في تفسير معنى الإعلال، وتحديد حروفه، فذهب جماعة منهم الرضي إلى أنه إبدال حروف العلة والهمزة بعضها مكان بعض، ([[19]](#footnote-20)) ومنهم الأشموني أيضا؛ لأن القلب إحالة، والإحالة تكون بين الأشياء المتقاربة، والهمزة تشبه حروف العلة في كثرة التغيير([[20]](#footnote-21))ـوهو الرأي المختار في هذا المبحث ـ في حين ذهب ابن الحاجب إلى أنه يختص بأن يكون المقلوب حرفًا من حروف العلة، أما المقلوب إليه فيشمل كل الحروف.([[21]](#footnote-22))

  **2ـ1ـ 3ـ الإعلال في المصادر**

ذهب الرضي إلى أن الفعل أصل في باب الإعلال لكونه فرعًا على الاسم في اللفظ والمعنى، وللثقل الحاصل فيه من تحرك وسطه، ومن اتصال الضمائر بآخره، وعادة العرب جارية بتخفيف الفروع.([[22]](#footnote-23))

 أما الإعلال في المصادر فقد علل وقوعه بقوله: "فعلى هذا صار الفعل أصلاً في باب الإعلال؛ لكونه فرعاً ولثقله، ثم تبعه المصدر الذي هو أصله في الاشتقاق كالعدة والإقامة والاستقامة والقيام، وسائر الأسماء المتصلة بالفعل كاسم الفاعل والمفعول والموضع... وأما المصدر فلما كان أصل الفعل في الاشتقاق لم يجب إعلاله بإعلال الفعل، إلا إذا كان جزء مٌقْتَضِى الإعلالِ فيه ثابتاً كالكسرة في قيام، أو كان مناسباً للفعل في الزيادة المصدرة كإقامة واستقامة، فلهذا جاز حذف الواو من مصدر يعد وَإثباتُهاَ، نحو: عِدة ووَعْد، إذ ليس فيه شيء من علة الحذف ولا المناسبة المذكورة ".([[23]](#footnote-24))

ويمكن أن يستخلص مما سبق أن الإعلال يقع في المصادر لسببين:

 أحدهما: الحمل على الفعل، فيقع فيه الإعلال الذي وقع في فعله تشبيها به، وحملا عليه.

 وثانيهما: وجود جزء في المصدر مقتض للإعلال، أو وجود علة صرفية تقتضي الإعلال، ومن ذلك قلب الواو ياء إذا وقعت عينًا لمصدر فعل أعلت فيه، وسبقت بكسرة، نحو: قيام، وصيام.

 وعند الحديث هنا عن الإعلال بغرض التخفيف كسبب من أسباب تعدد المصادر فإننا لا نقصد تتبع كل ما يقع في المصادر من تغيير في حروف العلة؛ لأن ذلك ليس من أهداف هذا البحث، كما أن هذه الحروف كثيرًا ما ينقلب بعضها عن بعض، ويعتورها الحذف، والقلب، وهو أمر يرجع إلى الوزن الذي يصاغ عليه المصدر، والذي يقتضي في كثير من الأحيان أمورًا عدة منها:

1. أن يسبق حرف العلة بحركة لا تناسبه فينقلب إلى حرف آخر للمناسبة، نحو: صيام، أصلها: صِوام.
2. أن يحرك الحرف نفسه بحركة لا تناسب طبيعته الصوتية، فتستثقل عليه، فإما أن يحذف الحرف كما في: عدة، وذلك على رأي من قال:إن أصلها: وِعْدَة، أو يقلب لحرف مناسب، نحو: إفادة، أصلها: وِفَادة.
3. أن يزاد على المصدر حرف أو أكثر من حروف الزيادة، فيلتقي مع حرف العلة، ويتخلص من التقاء الساكنين بحذف أحدهما، نحو: إقامة، وأصلها: إقاام، وسيأتي الحديث عنه إن شاء الله.

 وإنما المقصود بالإعلال هنا، حين نجد في المعجم أن المصدر له صورتان، صورة حدث فيها التغيير، وأخرى سلمت منه، فينشأ من هنا التعدد والتنوع، ومن ثم يمكن القول بأن الإعلال الذي يعد سببًا في التعدد، والذي يعتمد عليه في الدراسة نوعان، هما:

1. الإعلال الجائز أو القلب الجائز حيث يترتب عليه وجود صورتين للمصدر، إحداهما بالتصحيح، وأخرى بالإعلال.
2. الإعلال الواجب، أو القياسي بشرط أن تكون وردت معه صيغ مسموعة عن العرب صححت، ولم تعل ذلك الإعلال.

 **2ـ1ـ 4ـ مواضع الإعلال في أبنية المصادر.**

 ظهر من خلال دراسة أبنية المصادر المتعددة في المعجم أن الإعلال كان عاملا من العوامل التي أدت إلى تعدّد المصادر، وذلك في مواضع من أهمها:

 **2ـ1ـ 4ـ( أ)ـ قلب الواو همزة في أول المصدر (وهي فاء الكلمة).**

 وتنفرد الواو بهذا القلب؛ ويعزى ذلك إلى طبيعة اللغة العربية، فالمواد اللغوية التي تبدأ بالواو كثيرة، بينما المبدوءة بالياء قليلة، والغالب أن تسلم من التغيير في تصاريف الكلمة.

 و تقلب الواو همزة في مواضع متعدّدة، من ذلك ما ذكره سيبويه، حين قال: "ولكن ناسًا كثيرًا يجرون الواو إذا كانت مكسورة مجرى المضمومة فيهمزون الواو المكسورة إذا كانت أولا، كرهوا الكسرة فيها كما استثقل في ييجل، وسيد، وأشباه ذلك، فمن ذلك قولهم: إسادة، وإعاء، وسمعناهم ينشدون البيت لابن مقبل:

 إلا الإفادةَ فاسْتَولَتْ رَكائُبنا عند الجَبابِير بالبأْساء والنَّعَم([[24]](#footnote-25))"([[25]](#footnote-26))

 ومن هذه المواضع إذا كانت الواو مكسورة في أول المصدر فإنه يجوز قلبها همزة، وبهذا الإبدال تتعدد مصادر الفعل، ومن أمثلة ذلك الآتي:

 \*"فِعْل": "ورِثَ أباهُ، ومنه بكسر الراءِ، يَرِثُهُ، كَيعِدُهُ، وِرْثًا ووِراثَةً وإرْثًا ورِثَةً، بكسر الكُلِّ"([[26]](#footnote-27))

 \*"فِعْلان": "وَجَدَ المَطْلوبَ، كوَعَدَ ووَرِمَ، يَجِدُهُ ويَجُدُهُ، بضمِّ الجِيمِ، ولا نَظيرَ لَها، وجْدًا وجِدَةً ووُجْدًا وَوُجودًا ووِجْدانًا وإجْدانا، بكسرِهِما أدْرَكَهُ"([[27]](#footnote-28))

 \*"فِعَالة": "وَفَدَ إليه، وعليه، يَفِدُ وَفْدًا ووُفودًا ووِفادَةً، وإفادَةً قَدِمَ، ووَرَدَ"([[28]](#footnote-29))

 \*"فِعَال": "وَلَفَ البَرْقُ يَلِفُ وَلْفًا ووِلافًا وإلافًا، بكسرِهما"([[29]](#footnote-30))

 و تعليل القلب في الواو المكسورة أن الكسرة فيها ثقل على الواو، فاستثقل ذلك في أول الكلمة دون وسطها.([[30]](#footnote-31))

 وذهب المازني إلى أن قلب الواو المكسورة المصدرة همزة قياسا، ويرى الرضي أن الأولى كونه سماعيا.([[31]](#footnote-32))

 وقد ورد إبدال الواو همزة في المصادر وهي مفتوحة، وهو قليل، ومن ذلك ما جاء في "وبأ": "الوَبَأُ، مُحَرَّكَةً الطَّاعُونُ، أو كُلُّ مَرَضٍ عامٍّ، ج أَوْبَاءٌ، ويُمَدُّ، ج أوْبِيَةٌ. وَبِئَتِ الأرضُ، كَفَرِحَ، تَيْبَأُ وَتَوْبَأُ وَبَأً، وكَكَرُمَ، وباءً ووباءَةً وأباءً وأباءَةً، وكَعُنِيَ وَبْئاً".([[32]](#footnote-33))

 يلاحظ أن المصدرين (أباءً، وأباءَةً) أبدلت الواو من الهمزة فيهما مع كونها مفتوحة، يقول الرضي: "وأما الواو المفتوحة المصدرة فليس قلبها همزة قياسًا بالاتفاق، بل جاء ذلك في أحرف، نحو: أناة في وناة، وأجم في وجم، وأحد في وحد، وأسماء في اسم امرأة فعلاء من الوسامة عند الأكثرين"([[33]](#footnote-34).)

**2ـ1ـ 4ـ (ب) قلب الواو همزة في وسط الكلمة (وهي عين)**

 تبدل الهمزة من الواو إذا كانت مضمومة ضمًا لازمًا غير مشددة، يقول الرضي: "كل واو مخففة غير ما ذكرنا مضمومة ضمة لازمة: سواء كانت في أول الكلمة كوجوه... أو في حشوها كأدْؤُر، وأنْؤُر، والنَّؤور، فقلبها همزة جائز جوازًا مطردًا لا ينكسر"([[34]](#footnote-35)).

 وإذا جاء المصدر على "فُعُول" وكانت عينه واوًا، يترتب على ذلك أن تجتمع واوان، تكون الأولى مضمومة وبعدها واو ساكنة، فيكون موضعًا من المواضع التي يجوز فيها إبقاء الواو، ويجوزقلبها، وقد اجتمعت الصورتان في مصادر مادة "زول" في القاموس، ولكن في موضعين متفرقين ولفعلين مختلفين "الزَّوالُ الذَّهابُ، والاستِحالةُ، زَالَ يزُولُ، ويَزالُ قليلةٌ، عن أبي عَلِيٍّ، زَوالاً وزُؤُولاً وزَويلاً وزَوْلاً وزَوَلاناً، وازْوَلَّ ازْوِلالاً، وأزَلْتُه وزَوَّلْتُه وزِلْتُه، بالكسر، أزالُه وأزِيلُهُ، وزُلْتُ عن مكاني بالضم، زَوالاً وزُوُولاً، ... والشَّمْسُ زَوالاً وزُوُولاً، بِلا هَمْزٍ، وزِئالاً وزَوَلاناً: مالَتْ عن كَبِدِ السماءِ، والخَيْلُ بِرُكْبانِها: نَهَضَتْ. وزالَ زائلُ الظِّلِّ: قامَ قائمُ الظَّهيرةِ، وظَعْنُهم زَيْلولَةً: ائْتَوَوْا مكانَهُم".([[35]](#footnote-36))

 والأكثر حدوث القلب في هذا النوع من المصادر.([[36]](#footnote-37))

**2ـ1ـ 4ـ (ج) قلب الواو أو الياء همزة إذا وقعتا في آخر الكلمة(وهن لامات)**

 من القواعد المطردة في اللغة العربية "أن الياء والواو إذا وقعت قبلهما ألف زائدة ثالثة فصاعدا، وكانتا حَرْفَي الإعراب أبدلتا همزة، وجرى على الهمزة الإعراب، كما جرى على سائر الحروف، وذلك نحو: كساء، وعطاء..." [[37]](#footnote-38) (3 )

 يقول سيبويه في "باب ما كانت الياء والواو فيه لامات"([[38]](#footnote-39)): "فإن كان الساكن الذي قبل الياء والواو ألفًا زائدة همزت، وذلك نحو: القضاء، والنماء، والشقاء" ([[39]](#footnote-40))

 فالواو والياء إذا تطرفتا بعد ألف زائدة قلبتا همزة نحو: كساء، وعطاء، أصلهما: كساو وعطاي، والياء في ذلك أكثر من الواو، وتشاركهما الألف في ذلك كحمراء، إذ إن أصلها حمرا، زيدت ألف قبل الآخر للمد، فقلبت الأخيرة همزة.([[40]](#footnote-41))

 أما في المصادر فإن الفعل إذا كان معتل اللام وجاء المصدر منه على: "فَعَال" فإن الواو والياء تقلبان همزة اطرادا، وذلك لتوافر شروط القلب، ومن أمثلة هذه المصادر:

 \*"ـ قَضَى عليه يَقْضِي قَضْيًا وقَضاءً".([[41]](#footnote-42))

 وقد ينتفي أحد الشروط السابقة وهو عدم التطرف، وذلك بدخول هاء التأنيث على المصدر، فتكون هي حرف الإعراب فيه، ومن ثم فحق المصدر أن يصحح آخره، ولا يقلب؛ لعدم التطرف، يقول سيبويه: "هذا باب ما يخرج على الأصل إذا لم يكن حرف إعراب. وذلك قولك: الشقاوة، والإداوة... قويت حيث لم تكن حرف إعراب كما قويت الواو في قمحدوة".([[42]](#footnote-43))

 وقد ظهر من خلال دراسة أمثلة هذا النوع من المصادر في معجم القاموس أن صيغتي (فَعَال، وفِعال) في مصادر الأفعال معتلة اللام قد جاء أغلبها بالإبدال بقلب الواو أو الياء همزة([[43]](#footnote-44))، بيد أن هناك مصادر ختمت بتاء التأنيث، ووردت في المعجم بصيغتين، إحداهما مُعلَّة، والأخرى صحيحة، مما كان سببًا في تعدد المصادر وتنوع صيغها، ومن الأمثلة الواردة في المعجم ما يلي:

 \*"ي أبَى الشيءَ يَأْباهُ ويَأْبِيهِ إباءً وإباءَةً، بكسرهما كرِهَهُ... وأبِيتُ الطعامَ، كرَضِيتُ، إبًى: انْتَهَيْتُ عنه من غيرِ شِبَعٍ... وأبَوْتَ وأَبَيْتَ: صِرْتَ أباً. وأبَوْتُه إباوَةً، بالكسرِ: صِرْتُ له أباً".([[44]](#footnote-45))

 \*"وبَدَا بدوًا وبُدُوًّا وبَداءً وبَدَاءَةً وبُدُوًّا ظَهَرَ، وأَبْدَيْتُه. وبَداوَةُ الشيء أَوَّلُ ما يَبْدُو منه. وبَدَا له في الأمرِ بَدْوًا وبَدَاءً وبَداةً: نَشَأَ له فيه رَأْيٌ.."([[45]](#footnote-46))

\*"ي ضَرِيَ به، كَرَضِيَ، ضَرًى وضَراوَةً وضَرْيًا وضَراءَةً لَهِجَ، وضَرَّاهُ به تَضْرِيَةً"([[46]](#footnote-47))

 وقد نسب ابن السكيت إلى تميم قول: عظاءة، وعباءة، وصلاءة في عظاية، وعباية، وصلاية.([[47]](#footnote-48))

**2ـ1ـ 4ـ (د) قلب الهمزة واوًا أو ياء شذوذًا**

 وردت أبنية مصدرية قليلة قلبت الهمزة فيها واوًا أو ياء، ولكن في غير المواضع التي ذكر النحاة أن القلب واجب أو مطرد فيها، ولعل ذلك راجع إلى اختلاف اللغات وتنوعها، ومن أمثلة ذلك:

قلب الهمزة واوا: "نَهُئ اللَّحْمُ، كَسمِعَ وكَرُمَ، نَهْئَاً ونَهَاءَةً ونُهُوأَةً ونُهُوءاً، ونَهاوَةً وهذه شاذَّةٌ"([[48]](#footnote-49))

قلب الهمزة ياء: "الجُرْأَةُ، كالجُرْعَةِ والثُّبَةِ والكَرَاهَةِ والكَرَاهِيَةِ، والجَرَايَةُ، بياءِ نادِرٌ الشَّجاعَةُ، جَرُؤَ، كَكَرُمَ، فَهُوَ جَرِيءٌ".([[49]](#footnote-50))

 **2ـ1ـ 4ـ (هـ) قلب الواو ياء**

تقلب الواو ياء في مواضع منها:

1. أن تكون الواو لامًا في الاسم الذي على وزن (فُعُول) بضم الفاء واوي اللام، وقد يكون هذا الاسم جمعًا وقد يكون مفردًا، وعلة القلب فيه أنهم "استثقلوا اجتماع واوين في الجمع، فقلبوا الواو الأخيرة ياء، ثم أعلت الأولى بالقلب ياء، والإدغام، وكسر ما قبل الياء لِتُصحّح".([[50]](#footnote-51))

 أما (فُعُول) في المفرد فيكون في المصدر، والتصحيح فيه أولى لخفته، وقد وردت في المعجم أمثلة منه بالإعلال وذلك حملاً على فعله.

 يقول الرضي في هذا الصدد:"اعلم أن الواو المتطرفة المضموم ما قبلها في الاسم المتمكن

 إن كانت مشددة قويت بعض القوة، ثم إما أن يجب القلب مع ذاك، أو يكون أولى، أو يكون تركه أولى. فمما يجب فيه قلبها شيئان: أحدهما: ما تكون الضمة فيه على الواو أيضًا كما تقول: غزوي على وزن عصفور من الغزو، ومنه مقوي مفعول من القوة، والثاني جمع فُعُول كجاثٍ وجُثيّ... و ما كان ترك القلب فيه أولى كل مصدر على فُعُول كجُثُوّ وعُتُوّ، ومن قلب فلإعلال الفعل، فإن لم تتطرف الواو لم تقلب كالأخوة والأبوة".([[51]](#footnote-52))

 وعلى هذا فإن المصدر الذي على وزن "فُعُول" من الفعل المعتل اللام بالواو تجتمع في آخره واوان، مثل: "عتوو"، ويجوز في التصحيح بأن تبقى الواوان وتدغم أولاهما في الثانية فيصبح عتوّ، ويجوز فيه الإعلال بقلب الواو الأخيرة ياء لتطرفها: عُتُوي، ثم قلبت الواو قبلها ياء؛ لاجتماعها مع الياء، وكونها مسبوقة بالسكون فصار "عُتُيّ"، ثم أدغمت الياءان، ثم قلبت ضمة التاء كسرة للمناسبة، وقد تكسر الفاء للإتباع فتصير "عِتِيّ".

وجاء في النظم ما يفيد التسوية بين الجمع والمفرد:

 كَذَاكَ ذَا الوجْهَينِ جَا الْفُعُولُ مِنْ ذِي الوَاوِ لام جَمعٍ أو فَرْدٍ يَعنْ([[52]](#footnote-53))

 وقد تبين من خلال تتبع أبنية المصادر في المعجم أن حدوث الإعلال في المصادر وتصحيحها كان سببًا في تعـددها حيث وردت المصادر التي علـى وزن " فُعُول" من الفعل معتل الآخر بالواو بصيغة التصحيح تارة، وبصيغة الإعلال تارة أخرى، ومن أمثلة ذلك الآتي:

 \*"والجُثْوَةُ، مُثَلَّثَةً الحِجارةُ المَجْمُوعةُ، والجَسَدُ... وجَثَا، كَدَعا ورَمَى، جثُوًّا وجُثِيًّا، بضمِّهِما جَلَسَ على رُكْبَتَيْهِ، ..."([[53]](#footnote-54))

 \*"وعَتَا عُتِيًّا وعِتِيًّا وعُتُوًّا اسْتَكْبَرَ، وجاوزَ الحَدَّ"([[54]](#footnote-55))

 \*"والعَثْوَةُ اللِّمَّةُ الطَّوِيلَةُ ج عثًى، كربًى. وعَثَا، كَرَمَى وسَعَى ورَضِيَ، عُثِيًّا وعَثَياناً، وعَثَا يَعْثُو عُثُوًّا: أفْسَدَ"([[55]](#footnote-56)).

 يلاحظ على الأمثلة السابقة أن ضمة العين قلبت كسرة، بينما لم تكسر الفاء للإتباع، وبقيت على الضم كما في "جُثِيًّا وعُثِيًّا"

 2ـ تقلب الواو ياء وجوبا إذا وقعت الواو عينًا لمصدر فعل أعلت فيه، ويشترط أن تسبق بكسرة، وأن يكون بعدها ألف، كما في:صيام وقيام من مصادر الثلاثي، وانقياد، واعتياد، من مصادر الثلاثي المزيد.([[56]](#footnote-57)) والسبب في ذلك استثقال الواو بعد الكسرة.

 و قد لوحظ وجود أمثلة قليلة لمصادر وردت بالصيغتين الإعلال على الأصل، والتصحيح شذوذا، ومن هذه الأمثلة:

 \*"الضَّوْءُ النُّورُ، ويُضمّ ُ، كالضِّواءِ والضِّيَاءِ، بِكَسْرِهِما، ضَاءَ ضَوْءًا وضُوءًا".([[57]](#footnote-58))

 \*"الرَّوْدُ الطَّلَبُ، كالرِّيادِ والارْتِيادِ والذَّهابُ والمَجيءُ، والمُراوَدَةُ والرِّوادُ والرِّيدُ، بكسرهما. والإرادَةُ المَشيئَةُ".([[58]](#footnote-59))

 جاء مصدر (فِعَال) في المثالين السابقين بالياء مرة " الضِّيَاءِ، والرِّيادِ" على الإعلال، وبالواو مرة أخرى "الضِّواءِ، الرِّواد" على التصحيح، فلم تقلب الواو ياء، وكان حقها القلب.

 وبهذا يستدرك على من قال: "شذ التصحيح مع استيفاء الشروط في نوار، وشوار، ولا ثالث لهما".([[59]](#footnote-60))

 **2ـ1ـ 5 ـ الإبدال**

الإبدال في اللغة: العِوَض، وجعل شيء مكان شيء آخر.([[60]](#footnote-61))

أما في الاصطلاح فهو: "جعل حرف مكان حرف آخر مطلقًا"([[61]](#footnote-62))، فخرج بقيد الإطلاق الإعلال بالقلب؛ لاختصاصه بحروف العلة، فالإبدال أعم من القلب، ويشمله، والإبدال عام في الحروف المعروفة، أما الإعلال فخاص بحروف العلة، وخرج بقيد المكان الإعلال بالحذف والتعويض؛ لأن العوض قد يكون في غير مكان المعوَّض عنه([[62]](#footnote-63)).

وفرق الأشموني بين الإبدال والإعلال بالقلب بأن الأول فيه معنى الإزالة، والثاني يحدث فيه قلب، والقلب فيه إحالة، والإحالة إنما تكون بين الأشياء المتشاكلة المتقاربة؛ لذا اختص القلب بحروف العلة والهمزة لتقاربها، وتشابهها.([[63]](#footnote-64))

 **و** حروفه "تسعة يجمعها هجاء قولك: (هدأت موطيًا)".(**[[64]](#footnote-65))** وقد أشار المجد إلى حروف الإبدال في مادة "بدل" حيث قال: "وحُروفُ البَدَلِ: "أنْجَدْتُه يومَ صالَ زُطّ"، وحُروفُ البَدَلِ الشائِعِ في غيرِ إدْغامٍ: "بِجِدٍّ صَرْفُ شَكِسٍ أمِنَ طَيَّ ثَوبِ عِزَّتِهِ".([[65]](#footnote-66))

 و قد دخل الإبدال على أبنية المصادر، ومن ثمَّ تغيرت صورها، وتعددت، ومن صور الإبدال الواقعة في المصادر ما يلي:

 **2ـ1ـ 5ـ(أ)ـ إبدال الواو تاء.**

ومثاله ما جاء في (وضع) "والمَرْأةُ حَمْلَها وُضْعًا وتُضْعًا، بضَمِّهما، وتُفْتَحُ الأُولَى: ولَدَتْهُ، ووُضْعًا وتُضْعًا، بضَمِّهِما، وتُضُعًا، بِضَمَّتَيْنِ: حَمَلَتْ في آخِرِ طُهْرِها في مُقْبَلِ الحَيْضَةِ".([[66]](#footnote-67))

أبدلت الواو في المصدر "وُضْعاً" تاء، فنشأت صورة جديدة، هي: "تُضْعاً"، وصار للفعل مصدران في المعنى نفسه مع اختلاف في الصورة.

 ومن إبدال الواو تاء ما جاء في "وقي": "ي وَقاهُ وَقْيًا ووِقَايَةً وواقِيَةً صانَه، كَوَقَّاهُ. والوَقاءُ، ويُكْسَرُ، والوَقَايَةُ، مثلثةً ما وَقَيْتَ به. والتَّوْقِيَةُ: الكِلاءَةُ، والحِفْظُ. واتَّقَيْتُ الشيءَ، وتَقَيْتُه أتَّقِيه وأتْقِيه تُقًى وتَقِيَّةً وتِقاءً، ككِساءٍ: حَذِرْتُه، والاسمُ: التَّقْوَى، أصْلُه: تَقْيًا، قَلَبُوهُ للفَرْقِ بين الاسمِ والصِّفةِ، كخَزْيًا وصَدْيا."([[67]](#footnote-68)) أبدلت الواو في " وِقاء" تاء فصار "تِقاءً**".**

**2ـ1ـ 5ـ(ب)ـ إبدال الدال ياء.**

ومثال ذلك ما جاء في "صدد": "والتَّصْديدُ التَّصْفيقُ. والتَّصَدُّدُ التَّعَرُّضُ، وتُبْدَلُ الدالُ ياءً فيقالُ: التَّصَدِّي والتَّصْدِيَةُ ".([[68]](#footnote-69))

من العلماء من ذهب إلى أن "التَّصَدُّدُ" مصدر للفعل "تصدَّد"، وهو ثلاثي مزيد، أبدلت فيه الدال الأخيرة ياء ؛لكثرة الدالات، فقالوا: التَّصَدِّي.([[69]](#footnote-70))

 **2ـ1ـ 5ـ(ج)ـ إبدال التاء طاء.**

 تبدل التاء طاء: "إذا كان فاء افتعل أحد الحروف المطبقة المستعلية، وهي الصاد والضاد والطاء والظاء، وذلك لأن التاء مهموسة لا إطباق فيها، وهذه الحروف مجهورة مطبقة، فاختاروا حرفًا مستعليًا من مخرج التاء، وهو الطاء، فجعلوه مكان التاء"[[70]](#footnote-71)

 وقد وقع هذا الإبدال من هذا النوع في مصادر الثلاثي المزيد ومن أمثلته ما جاء في "صعد" في تاج العروس، وفيه: "وصَعَّد في الجَبَلِ وصَعَّد عليه تَصْعيدًا كاصَّعَّدَ اصِّعَّادًا بالتشديد فيهما... والإِصَّعُّدُ بالكسر، وفتح الصاد، وضمّ العَيْن المشدّدَّدتين، والإِصَّاعُدُ بالكسر وشَدِّ الصَّاد وبعد الألف عينٌ مضمومةٌ نقلهما الصاغاني، والاصْطِعَادُ بمعنى الصُّعُود، قال اللِّيث: صَعَّدَ في الوادِي يُصَعِّدُ وأَصْعَدَ إذا انحَدر فيه. قال الأَزهَريُّ: والاصِّعَّادُ عندي مثل الصُّعُد، قال الله تعالى: ﭽ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭼ ([[71]](#footnote-72)) يقال: صَعِد واصَّعَّد واصَّاعَدَ بمعنَى واحد. وعن الليث: الصَّعُودُ بالفتح ضِدُّ الهَبُوط".([[72]](#footnote-73))

 ورد في النص السابق مصدران للفعل (اصَّعَّدَ) أحدهما بالإبدال وإظهار الطاء، وهو (الاصْطِعادُ)، والآخر بإبدال الطاء صادًا وإدغامها في الصاد الأصلية، وهو (اصِّعَّاد)، وصيغة "افتعل" من الفعل "صعد" وهي "اصَّعَّدَ" كان أصلها "اصتعد"، قلبت التاء طاء، فصارت "اصطعد"، ويجوز الإدغام بقلب الثاني وهو الطاء حرفًا من جنس الأول وهو الصاد، ومن ثم إدغامهما، قال المرادي: "وإذا أبدلت بعد الصاد ففيه وجهان: البيان، فيقال: اصطبر، والإدغام بقلب الثاني إلى الأول، فيقال: اصَّبَرَـ بصاد مشددة ـ قال سيبويه: حدثنا هارون أن بعضهم قرأ: ﭽ أن يصَّلِحَا ﭼ ([[73]](#footnote-74))".([[74]](#footnote-75))

و مما تجدر الإشارة إليه هنا أن نص القاموس كان يكتنفه بعض الغموض في تحديد المصادر، وتمييزها عن غيرها من الأسماء، إذ عطف مصادر الثلاثي المجرد على مصادر الثلاثي المزيد.([[75]](#footnote-76)) وقد جاء نص الزبيدي أكثر وضوحًا؛ لذا آثرنا نقله هنا.

 **2ـ1ـ 5ـ الحذف والتعويض**

 الحذف في اللغة إسقاط الشيء.([[76]](#footnote-77)) والتعويض في اللغة: جعل الشيء خلفًا عن غيره.([[77]](#footnote-78))

 أما في الاصطلاح فهو حذف حرف من أحرف الكلمة الأصلية أو الزائدة لغرض التخفيف ويعوض عنه بحرف آخر، والمحذوف حرف من حروف العلة.([[78]](#footnote-79))

 وبملاحظة المواد اللغوية في المعجم، ومصادر الأفعال الواردة فيها وجد أن من هذه المصادر ما حدث فيه إعلال بالحذف، حيث حذف منها حرف، وعوض عنه بحرف آخر، وأكثر ما يكون ذلك في مصادر الأفعال المعتلة، ويقع الحذف في مصادر الثلاثي المجرد في مواضع من أهمها:

 **2ـ1ـ 5ـ(أ)** **حذف فاء مصدر المثال الواوي**

 اطرد حذف الواو من المصدر إذا وقعت فاء، وكان المصدر على وزن "فِعْل" كما اطرد حذف الواو من الفعل المضارع المثال الواوي، يقول سيبويه: "فأما فِعْلَة إذا كانت مصدرًا فإنهم يحذفون الواو منها كما يحذفونها من فعلها؛ لأن الكسر يستثقل في الواو، فاطرد ذلك في المصدر، وشبه بالفعل ".([[79]](#footnote-80))

 ويقول ابن جني عن هذا الحذف: "وجعلوا المصدر معتلاً، فحذفوا فاءه، فقالوا: "عدة، وزنة"؛ لأنهم استثقلوا "وِعْدة، و وِزْنة" فألزموهما الحذف، ولأن المصدر قد جرى مجرى الفعل. فكما استثقلوا الواو إذا كانت بين ياء وكسرة، والواو ساكنة، كانوا للواو إذا كانت الكسرة فيها أشد استثقالا. فحولوا كسرتها على ما بعدها وألزموها الحذف؛ لأنهم لو أثبتوها بعد أن سلبوها حركتها، احتاجوا إلى ألف الوصل لئلا يبتدأ بساكن ".([[80]](#footnote-81))

 وقد اختص هذا النوع من الحذف بالمصادر فلا يقع في الأسماء، وعلل سيبويه ذلك الاختصاص بأن هذه المصادر أشبهت الفعل في عدد حروفه ووزنه، فجرت مجراه، يقول: “وإنما جاز فيما كان من المصادر مكسور الواو إذا كان “فِعْلَة" لأنه بعدد يَفْعِلُ ووزنه، فيلقون حركة الفاء على العين كما يفعلون ذلك في الهمزة إذا حذفت بعد ساكن. فإن بنيت اسمًا من وَعَدَ على فِعْلَة: قلت: وِعْدَة، وإن بنيت مصدرًا قلت: عِدَة”([[81]](#footnote-82))

 وقد اختلف النحاة في وزن المصدر قبل الإعلال والحذف، فذهب كل من سيبويه، والمبرد، ([[82]](#footnote-83)) وابن جني، ([[83]](#footnote-84)) وابن يعيش([[84]](#footnote-85)) إلى أن أصله " وِعْدة" أو " وِعْد" كما مرّ، وحذفت الواو؛ لأنهم كرهوا الابتداء بواو مكسورة، فحذفت، ونقلت كسرتها إلى العين، في حين ذهب الرضي إلى أن أصله " وَعْد"، يقول: “وإنما كسر العين في عِدَة، وأصله وَعْد لأن الساكن إذا حرك فالأصل الكسر، وأيضًا ليكون كعين الفعل الذي أجرى هو مجراه”([[85]](#footnote-86))

 ومما يؤيد رأي الرضي الذي مفاده: أن وزن (فِعْل) ليس مصدرًا مطردًا في (فَعَلَ) المتعدي، وإنما يطرد فيه (فَعْل)، ووزن (فِعْل) في المصادر مقصور على السماع، وقد ثبت من خلال دراسة أمثلة المصادر في المعجم اطراد (فِعْلَة) في (فَعَلَ) من المثال الواوي، ولعل في هذا إشارة إلى أن أصله بفتح الفاء؛ وأعلَّ بحذف الواو حملا على فعله، مما يدفع إلى القول بأن الفعل المثال نحو: (وَعَدَ) له صيغتان مصدريتان، إحداهما أصلية وهي صحيحة بلا حذف، وهي (وَعْد)، والأخرى فرعية معلَّة بالحذف، وهي (عِدَة)، وهي ناشئة عن الصيغة الأولى، وأعلت حملا على الفعل. ومما يؤيد هذا أنهم نطقوا الواو مكسورة في أول الكلام فقالوا: الوِتر([[86]](#footnote-87))، كما قالوا: الوِزْر([[87]](#footnote-88))، والوِسْعُ ([[88]](#footnote-89)).

 ومما تجدر الإشارة إليه هنا أن هذا المصدر غير اسم الهيئة فهو مختلف عنه في المعنى؛ إذ يدل على مطلق الحدث بينما يدل اسم الهيئة على الحالة، وتقييد الحدث بوصف أو حالة بعينها، ويفرق بينهما السياق، كما أن التاء التي في هذه المصادر المعلة بالحذف هي عوض عن المحذوف: “فإذا لم تكن الهاء فلا حذف، لأنه ليس عِوض".([[89]](#footnote-90))

 ومهما يكن من أمر فإن الحذف الحاصل في هذه المصادر أدى إلى وجود صيغ مصدرية مختلفة عن الصيغ القياسية للأفعال، وكان سببًا من أسباب تعددها واختلافها من حيث الشكل

ومن أمثلة هذه المصادر الواردة في المعجم ما يلي:

 \*"وَعَدَه الْأَمْرَ، وبه يَعِدُ عِدَةً ووَعْدًا ومَوْعِدًا ومَوْعِدَةً ومَوْعودًا ومَوْعودَةً، وخَيْرًا وشرَّاً، فإذا أُسْقِطا قيلَ في الخَيْرِ وَعَدَ، وفي الشَّرِّ أوعَدَ، وقالوا أوعَدَ الخَيْرَ وبالشَّرِّ. والمِيعادُ وقْتُهُ، ومَوْضِعُه. والمواعَدَةُ".([[90]](#footnote-91))

 وقد آثرنا البدء بهذا المثال لشهرته في بابه حتى أصبح المصدر "عِدَة" مثالاً استعمله صاحب المعجم لضبط المصادر المشابهة له، وقد ذكره صاحب المعجم قبل ذكر المصدر القياسي "وَعْد"؛ لأن "وَعَدَ" من باب (فَعَلَ يَفْعِلُ) المتعدي، والغالب في مصدره "فَعْل".

 \*"الوَزَرُ، محرَّكةً الجبلُ المَنيعُ، وكلُّ مَعْقِلٍ، والمَلْجَأُ، والمُعْتَصَمُ. والوِزْرُ، بالكسر الإِثمُ، والثِّقْلُ، والكارَةُ الكبيرةُ، والسِّلاحُ، والحِمْلُ الثقيلُ ج أوْزارٌ. وَوَزَرَهُ، كوَعَدَهُ، وِزْرًا، بالكسر حَمَلَهُ. وَوَزَرَ يَزِرُ، ووَزِرَ يَوْزَرُ، وَوُزِرَ يُوزَرُ وِزْرًا وَوَزْرًا، بالكسر، والفتح، وَزِرَة، كَعِدَةٍ أثِمَ".([[91]](#footnote-92))

 \*"وَسِعَه الشيءُ، بالكسر يَسَعُه، كَيَضَعُهُ، سَعَةً، كدَعَةٍ، وزِنَةٍ... والوُسْعُ، مُثَلَّثَةً: الجِدَةُ، والطَّاقَةُ، كالسَّعَةِ، والهاءُ عِوَضٌ"([[92]](#footnote-93))

 ورد مصدر "سِعَةً" بالفتح والكسر؛ لأن العين في المضارع مفتوحة؛ وفتحت لأن اللام حرف حلقي كما في (يَسَعُ)، فيجوز الوجهان في المصدر.([[93]](#footnote-94))

 ولعل في هذا إشارة إلى أن كسرة عين المصدر هي حمل على كسرة عين الفعل ومُشَبَّهة به، حيث فتحت في المصدر حين فتحت عين المضارع كما في: "سَعَة" و"ضَعَة" جاء في "وضع": "وضَعَهُ، يَضَعُهُ، بفتحِ ضادِهِما، وَضْعًا ومَوْضِعًا، ويُفْتَحُ ضادُهُ، ومَوْضوعًا حَطَّهُ، ... وفُلانٌ نَفْسَهُ وَضْعًا ووُضوعًا وضَعَةً، وضِعَةً قَبيحَةٌ أذَلَّها"([[94]](#footnote-95))

 كما سمع في عين المصدر الضم، ومن ذلك ما جاء في "وصل": "وصَلَ الشيءَ بالشيءِ وَصْلاً وصُلَةً، بالكسر والضم، ووصَّلَهُ لَأَمَهُ، ووصِلَكَ اللّهُ، بالكسرِ، لُغَةٌ، والشيءَ وإليه وُصولاً ووُصْلَةً وصِلَةً بَلَغَهُ وانتهى إليه."([[95]](#footnote-96))

 ويحمل المثال الواوي الذي من باب (فَعُلَ) على نظيره (فَعَلَ) إذا كانت اللام حرفًا حلقيًا، فيأتي مصدره بحذف الواو، والتعويض عنها بالتاء، ويجوز في عينه الفتح والكسر، ومن أمثلة ذلك ما جاء في (وطأ): "وطِئَهُ، بالكسر، يَطَؤُهُ دَاسَه، كوَطَّأَهُ، وتَوَطَّأَهُ، والمرأةَ جامَعَهَا. ووَطُؤَ، كَكَرُمَ، يَوْطُؤُ وَطاءَةً صارَ وَطِيئاً، وَوَطَّأْتُهُ تَوْطِئَةً. واسْتَوْطَأَهُ وَجَدَه وَطِيئًا بَيِّنَ الوَطَاءَةِ والوُطُوأَةِ والطِّئَةِ والطَّأَةِ، كالجِعَةِ والجَعَةِ([[96]](#footnote-97))، أي على حالة لَيِّنَةٍ" ([[97]](#footnote-98))

 ومن صور الحذف ما يختص بمصادر الفعل الثلاثي المزيد، ومن ذلك:

 **2ـ1ـ 5ـ(ب)** **حذف ياء تفعيل من مصدر(فَعَّلَ)**

 إذا كان الفعل ثلاثيًا مزيدًا على وزن " فَعَّل"َ فالأكثر في مصدره أن يأتي على "تفعيل" يستوي في ذلك صحيح اللام، أو مهموزها أو معلها، يقول سيبويه: "وأمّا فَعَّلتُ فالمصدر منه على التّفعيل، جعلوا التاء في أوله بدلاً من العين الزائدة في فعَّلت، وجعلوا الياء بمنزلة ألف الإفعال، فغيروا أوله كما غيروا آخره. وذلك قولك:كَسَّرته تكسيرًا، وعَذَّبته تعذيبًا"([[98]](#footnote-99))

 والأكثر في هذه المصادر أن تبقى على صيغتها وهي التفعيل إن كان الفعل صحيح اللام، ويندر في مصدر الفعل الصحيح حذف ياء تفعيل، وتعويض تاء عنها، ومن أمثلة ذلك النادر ما جاء في "جرب": "وجَرَّبَهُ تَجْرِبَةً اخْتَبَرَهُ."([[99]](#footnote-100)) وكان حقه: تجريبًا. إلا أن هذه المصادر يعرض لها إعلال بالحذف حيث تحذف ياء تفعيل، ويعوض عنها بالتاء، ويحدث ذلك في حالتين:

 الأولى: إذا كان الفعل مهموز اللام فالأكثر فيه حذف ياء تفعيل، والتعويض عنها بالتاء في آخر المصدر، وقد سمعت بعض مصادر هذه الأفعال معلة بالحذف، وصحيحة بغير إعلال مما أدى إلى تعدد المصادر وتنوعها، ومن أمثلة ذلك الآتي:

 \*"الخَطْءُ والخَطَأُ والخَطَاءُ ضِدُّ الصَّوابِ، وقد أخْطَأَ إخْطَاءً وخاطِئَةً، وتَخَطَّأَ وخَطِئَ، وأخْطَيْتُ لُغَيَّةٌ رَدِيئَةٌ، أو لُثْغَةٌ... وخَطَّأَهُ تَخْطِئَةً وتَخْطِيئاً".([[100]](#footnote-101))

 \*"الهَنِيءُ والمَهْنَأُ ما أتاكَ بلا مَشَقَّةٍ، وقد هَنِئ وهَنُؤ هَناءَةً...وهَنَّأَه تَهْنِئةً وتَهْنِيئًا ضِدُّ عَزَّاهُ."([[101]](#footnote-102))

 \*"وهَيَّأَهُ تَهْيئَةً وتَهْيِيئًا أصْلَحَه".([[102]](#footnote-103))

 "وَزَأَ اللحْمَ، كَوَدَعَ أَيْبَسَه، والقومَ دَفَعَ بعضَهم عن بعضٍ. ووَزَّأَ الوِعَاءَ تَوْزِئَةً وتَوْزِيئًا شَدَّ كَنْزَه"([[103]](#footnote-104))

 ونقل الرضي أن: "ظاهر كلام سيبويه أن "تفعلة" لازم في مهموز اللام كما في الناقص، فلا يقال: تخطيئًا وتهنيئا([[104]](#footnote-105)) ولكن السماع ورد بإثبات الياء وترك الحذف، وهو قليل كما ظهر من خلال المعجم مما أسهم في تعدد المصادر، ومن أمثلة ذلك ما يلي:

"وبَطَّأَ عليه بالأمْرِ تَبْطِيئاً، وأبْطَأَ به أخَّرَهُ."([[105]](#footnote-106))

"وَجَأَهُ باليَدِ والسِّكِّينِ، كَوَضَعَه ضَرَبَهُ...ووَجَّأَهَا تَوْجِيئاً: وَجَدَهَا وَجْأَةً”([[106]](#footnote-107))

"وَدَأَهُ، كَوَدَعَهُ سَوَّاهُ، ...ووَدَّأَ عليه الأرضَ تَوْدِيئاً: سَوَّاها. وتَوَدَّأَ عليه: أهْلَكَهُ."([[107]](#footnote-108))

 الثانية: إذا كان الفعل معتل اللام فقد ذهب النحاة إلى وجوب حذف ياء تفعيل، وإثبات التاء في آخر المصدر عوضًا عنها، يقول سيبويه في باب "ما لحقته هاء التأنيث عوضًا لما ذهب": "وأما عَزَّيت تعزية ونحوها فلا يجوز الحذف فيه، ولا فيما أشبهه؛ لأنهم لا يجيئون بالياء في شيء من بنات الياء والواو مما هما فيه في موضع اللام صحيحتين "([[108]](#footnote-109))، ويقصد سيبويه بالحذف هنا حذف التاء التي هي عوض عن الياء المحذوفة؛ لأن الحديث معقود عليها في الباب.

 ويقول الرضي: "وأما إذا كان لام الكلمة حرف علة فإنه على”تفعلة" لا غير، وذلك بحذف الياء الأولى، وإبدال الهاء منها؛ لاستثقال الياء المشددة، وقد جاء التشديد في الضرورة كما في قوله:

فَهْي تُنَزِّى دَلْوَهَا تَنْزِيّاً كَمَا تُنَزِّى شَهْلَةٌ صبيًّا([[109]](#footnote-110))"([[110]](#footnote-111))

وقد أورد الفيروز آبادي مصدر "تَنْزِيًّا" في مادته بصيغتي الحذف والإثبات، حيث جاء في "نزو":"ونَزَا نَزْوًا ونُزَاءً، بالضم، ونُزُوًّا، ونَزَوانًا وثَبَ، كنَزَّى. وأنْزاهُ ونَزَّاهُ تَنْزِيَةً وتَنْزِيًّا"([[111]](#footnote-112))

 2**ـ1ـ 5ـ(ج) حذف الألف من مصدر الفعل المبدوء بهمزة والتعويض عنها بالتاء.**

 إن الكثير الغالب في الفعل الثلاثي المزيد الذي على وزن "أفعل" أن يأتي مصدره على (إفعال)، يقول سيبويه: "فالمصدر على أفعلت إفعالاً، أبدًا. وذلك قولك: أعطيت إعطاءً، وأخرجت إخراجًا."([[112]](#footnote-113))، هذا إذا كان الفعل صحيح العين، أما إذا كان الفعل معتل العين فإن المصدر يُعَلُّ حملاً على فعله، فتنقل حركة عينه إلى فائه، ثم تقلب ألفًا، فيلتقي ساكنان، الألف المنقلبة من المعتل، وألف "إفعال" ثم تحذف إحداهما، وقد اختلف في هذه الألف المحذوفة، يقول الرضي: "أعل َّالمصدر بإعلال الفعل... فقلبت العين ألفًا، فاجتمع ألفان، فحذفت الثانية عند الخليل وسيبويه، قياسًا على حذف مدة نحو: تعزية، ولكونها زائدة، وحذفت الأولى عند الأخفش والفراء([[113]](#footnote-114))؛ لأن الأول يحذف للساكنين إذا كان مدَّا، كما في قلْ وبعْ".([[114]](#footnote-115))

ويعوض عن الألف المحذوفة بالتاء في آخر المصدر، وقد تحذف هذه التاء مما يؤدي إلى تعدد المصادر واختلاف صورها، فيسمع المصدر بالتاء مرة، وبغير التاء مرة أخرى.

وكما اختلف في الألف المحذوفة اختلف في التاء التي جاءت عوضًا عنها، فذهب سيبويه إلى أن التاء غير لازمة، وأجاز التعويض، ولم يوجبه، ولم يخصه بحال الإضافة، واستدل بقوله ﭨﭽ ﭚ ﭛ ﭼ ([[115]](#footnote-116))، فقال في "باب ما لحقته هاء التأنيث عوضًا لما ذهب": "وذلك قولك: أقمته إقامةً، واستعنته استعانة؛ وأريته إراءة. وإن شئت لم تعوض وتركت الحروف على الأصل. قال الله عز وجل: ﭽ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝﭞ ﭼ ([[116]](#footnote-117)) وقالوا: اخترت اختيارًا، فلم يلحقوه الهاء لأنهم أتموه.وقالوا: أريته إراءً، مثل أقمته إقاما؛ لأن من كلام العرب أن يحذفوا ولا يعوضوا ".([[117]](#footnote-118))

 إن عبارة سيبويه السابقة تتضمن قاعدة مهمة تجري في كلام العرب، وعادة من عاداتهم، وهي أنهم يحذفون من كلامهم ويعوضون عن المحذوف، وقد لا يعوضون عنه، كما يمكن أن يفسر بناء على هذه القاعدة تنوع كثير من ألفاظ العرب، وأساليبهم.

 أما الفراء فذهب إلى أن التعويض واجب، يقول:"فإن المصدر من ذوات الثلاثة إذا قلت: أفعلت، كقيلك: أقمت...يقال فيه كله: إقامة... لا يسقط منه الهاء. وإنما أدخلت لأن الحرف قد سقطت منه العين " ([[118]](#footnote-119))

 و اختار هذا الرأي ابن مالك في نظمه، وجعل حذف التاء مقصور على السماع، ولا يقاس عليه، وأشار إلى هذا الرأي بقوله:

 وألِفَ الإِفْعَالِ واسْتِفْعَالِ

أَزِلْ لِذَا الإِعْلالِ، والتَّا الْزَمْ عِوَضْ وحَذْفُهَا بِالنَّقْلِ رُبمَّا عَرَضْ([[119]](#footnote-120))

ومن أمثلة هذا النوع من المصادر في المعجم ما يلي:

 " الجَوْبُ الخَرْقُ، كالاجْتِيابِ، والقَطْعُ، والدَّلو العظيمةُ، ودِرْعٌ للمرأةِ، والتُّرْسُ، كالمِجْوَبِ، كَمِنْبَرٍ، والكانونُ، ورجلٌ، وع. والإِجابُ والإِجابَةُ والجابَةُ والمَجُوبَةُ، والجِيبةُ، بالكسرِ الجَوابُ، و”أسَاءَ سَمْعًا، فَأساءَ جابَةً، لا غيرُ".([[120]](#footnote-121))

 ولعل نص القاموس يكتنفه الغموض من حيث طريقته في إيراد المصادر، واختصاره الذي أفضي إلى التباس في العبارة، وغموض في التمييز بين المصادر وغيرها من الأسماء، ولكن في نص تاج العروس تفصيل وتمييز للمصادر عن غيرها، حيث صرح بأن (الإِجابُ والإِجابَةُ) مصدران، فجاء فيه: "وفي أَسماء الله تعالى المُجِيبُ وهو الذي يُقَابِلُ الدعاءَ والسُّؤَالَ بالعطَاءِ والقَبُولِ سبحانه وتعالى وهو اسمُ فاعلٍ من أَجاب يُجِيب قال الله تعالى: ﭽ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴﯵ ﯶ ﯷ ﭼ ([[121]](#footnote-122)) أَي: فَلْيُجِيبُونِي، وقال الفراءُ يقال: إنَّها التَّلْبِيَةُ والمصْدرُ: الإِجابةُ والاسْمُ الجَابَةُ بمَنْزِلَةِ الطَّاعةِ والطَّاقَةِ، والإِجابُ والإِجابَةُ مصْدرانِ والاسمُ من ذلك: الجَابَةُ كالطَّاعةِ، والطَّاقَةِ، والمَجُوبةُ بضم الجيم وهذه عن ابن جِنّي..."([[122]](#footnote-123))

 وقد تحذف همزة الإفعال فيعد حينئذ اسم مصدر لا مصدر؛ لأن حروفه نقصت عن حروف فعله مثل: "جابة" و"قامة" من أجاب وأقام.

"وقال كُراع: "الجَابةُ: مصْدرٌ كالإِجابةِ قال أبو الهَيْثَم: جابةٌ اسْمٌ يقُومُ مَقَام المصْدر" ([[123]](#footnote-124))

 و الذي يظهر أن المجد لم يكن يفرق دائمًا بين المصدر واسم المصدر، يدل على ذلك ما جاء في غار: "وأغارَ: عَجَّلَ في المَشْي، وشَدَّ الفَتْلَ، وذَهَبَ في الأرضِ، على القَوْمِ غارَةً وإِغارَةً: دَفَعَ عليهم الخَيْلَ"([[124]](#footnote-125))

 وجاء في قام "وقام قَوْمًا وقَوْمَةً وقِيامًا وقامَةً انْتَصَبَ... وأقامَ بالمكانِ إقامةً وقامةً: دامَ، والشيءَ: أدامَهُ".([[125]](#footnote-126))

 **2ـ1ـ 6ـ** **صور أخرى للتخفيف**

 وتفسير ذلك أن العربي قد يعدل عن حركة أصلية في المصدر إلى أخرى أخف منها في النطق؛ فينشأ مصدر جديد، أو ربما يعدل عن بناء مصدري إلى بناء آخر أخف منه فيحدث التعدد.

و قد برز أثر التخفيف على تعدد أبنية المصادر في صور أخرى، من أهمها:

أ ـ العدول عن بناء مصدري إلى بناء أخف منه.

 ب ـ العدول عن حركة إلى حركة أخف منها.

ج ـ كثرة وشيوع بناء "فَعْل" لخفته.

**2ـ1ـ 6ـ**(أ) **العدول عن "فُعُول" في مصادر معتل اللام والأجوف.**

 لوحظ من خلال دراسة مصادر الأفعال معتلة اللام في باب الواو والياء من معجم القاموس المحيط أن هناك صيغة يكثر ورودها في سرد مصادر هذه الأفعال رغم أنها ليست قياسية في هذا الباب وهي: فَعَال.

ومن أمثلة ذلك ما يلي:

\*"و بَدَا بدواً وبُدُوّاً وبَداءً وبَدَاءَةً وبُدُوّاً ظَهَرَ "([[126]](#footnote-127))

 \*"و قَصا عنه قَصْواً وقُصُوًّاً وقَصًى وقَصاءً، وقَصِيَ بَعُدَ"([[127]](#footnote-128)).

و قد كان هذا الأمر لافتا للنظر، وجديرا بالبحث؛ لأن فيه تفسيرا لتعدد مصادر الأفعال المعتلة من جهة، وتفسيرا لكثرة وجود المقصور والممدود بين مصادر تلك الأفعال من جهة أخرى.

وتبين بعد استخلاص أقوال العلماء في هذه القضية ودراستها أن تفسير وجود الصيغة مرَّ بمرحلتين، أما الأولى منهما فهي تفسير وجود صيغة " فَعال" مع المعتل اللام، وأما الثانية فهي تفسير وجود الهمزة بعد الألف.

 و قد قدم سيبويه تفسيرا لوجود صيغة "فَعَال" مع المعتل اللام وهو الفرار من توالي المتماثلات، إذ يقول في "باب نظائر ما ذكرنا من بنات الياء والواو التي الياء والواو منهن في موضع اللامات: "وقالوا: نمى ينمي نماءً، وبدا يبدو بداءً، ونثا ينثو نثاءً، وقضى يقضي قضاءً. وإنما كثر الفَعَال في هذا كراهية الياءات مع الكسرة، والواوات مع الضمة مع أنهم قد قالوا: الثبات والذهاب. فهذا نظير للمعتل"، ثم أشار سيبويه إلى أن هذه المصادر تأتي بصيغة القصر أيضا، فقال: "وقد قالوا: بَدا يبدُو بَداً، ونثا ينثُو نَثاً، كما قالوا: حَلَب يحلُب حلباً، سَلَب يسلب سلباً، وجلب يجلب جلباً"([[128]](#footnote-129)).

يكشف النص السابق عن أن سيبويه تنبه إلى كثرة وزن " فَعال" في مصادر الأفعال معتلة اللام، وعلل ذلك بأن العرب فعلت ذلك كراهية للياءات مع الكسرة في مثل صيغة: قُضِيّ وهي "فُعُول" من قضى؛ لأن "فَعَلَ" اللازم الأكثر في مصدره أن يأتي على "فُعُول"، ومن ثم تتوالى متماثلات وهي الكسرة مع الياءات، وكذلك فرارا من توالي الواوات مع الضمة في مثل: بُدُوّ، وهو "فُعُول" من "بدا" اللازم.

 و مما يسوغ استعمال ذلك الوزن، ويسهل الحمل عليه أن له نظيرا من الصحيح، نحو: "الثبات والذهاب".

ولا ريب في أن هذا يكون في الأفعال التي قياس مصادرها الفُعُول، وهو يكثر في (فَعَلَ) اللازم.

وقد فعلت العرب الشيء نفسه للعلة ذاتها في مصادر المعتل العين حيث كثرت صيغتي الفِعال والفَعال في معتل العين فرارا من الفُعُول الذي تتوالى فيه المتماثلات، يقول سيبويه: "وقالوا: زرته زيارةً، وعدته عيادةً، وحكته حياكةً، كأنهم أرادوا الفُعُول ففروا إلى هذا كراهية الواوات والضمات"([[129]](#footnote-130)).

 ولم يمثل سيبويه بالفِعال في حديثه عن مصادر الأفعال معتلة اللام إلا مثالا واحدا جاء في قوله: " وقالوا: لقيته لِقاءً، كما قالوا: سفدها سِفاداً"، ولكنه علل مجيء المصدر على (فِعَال) في الفعل الأجوف بالعلة نفسها، فقال: "وقالوا: قام يقوم قِياماً، وصام يصوم صِياماً كراهية للفعول... وقالوا: صاح صياحاً وغابت الشمس غيابا، كراهية للفعول في بنات الياء، كما كرهوا في بنات الواو. وقالوا: دام يدوم دواما، وهو دائمٌ، وزال يزول زوالاً، وهو زائلٌ وراح يروح رواحا، وهو رائحٌ، كراهية للفعول، وله نظائر أيضاً: الذهاب والثبات"([[130]](#footnote-131)).

لذا فإنه يمكن تفسير صيغة (فِعَال) في مصادر الفعل الناقص باستثقال الفعول في مصادره كما استثقلت في مصادر الأجوف.

يؤكد ذلك ما نقله أبو حيان عن ابن الحاج([[131]](#footnote-132)) حيث قال: "والمعتل العين من هذا الباب يقلُّ فيه "فُعُول" لثقله نحو: غابت الشمس غُيُوبا، فيفرون منه إلى فَعْل: نحو: صام صوما، وإلى فِعال، نحو: قام قياما، ويستثقلونه أيضا في المعتل اللام؟ نحو: دنا دُنُوًّا، فيفرون إلى فِعال، نحو: بنى بناء، وإلى فَعْل، مشى مشيا، ففعول في هذين النوعين معتل العين واللام قليل"([[132]](#footnote-133)).

وقد حدث هذا في المعتل من الأفعال دون غيرها؛ لأن هذه الأفعال تختص بأشياء لا توجد في غيرها، من ذلك أن مصادرها تكثر فيها أوزان معينة تتناسب مع طبيعة الفعل والتغيرات الصرفية التي تطرأ على حروفه، يقول سيبويه: "وقالوا: شريته شرىً، ورضيته رضىً. فالمعتل يختص بأشياء، وستراه فيما تستقبل إن شاء الله"([[133]](#footnote-134)).

كما أشار الفراء في أول كتاب المقصور والممدود إلى كثرة وقوع "فَعال" و"فِعال" في مصادر المعتل اللام وعبر عنها بـ (ما تزاد فيه الألف) فقال: "هذا كتاب المنقوص والممدود فمن المنقوص ما يعرف نقصه بحدٍّ وعلامة، ومنه ما يأتي مختلفا كما تختلف المصادر فيكون منها "فِعَل" نحو: ثِقَل، و"فَعَل" نحو: عمل، وعَمَد، فمثال ثِقَل، و عَمَل من الياء من ذوات الواو والياء من دعوت، وقضيت منقوصان.ومنه ما تزاد فيه الألف، مثل: القِتال والذََهاب، فمثال هذين من الواو والياء ممدودان، مثل: الدعاء من دعوت، والقضاء من قضيت.فإذا أتاك مصدر فاعمل فيه كما عملت في هذين الوجهين من النقص والمدّ "([[134]](#footnote-135)).

 أما تفسير وجود الهمزة بعد الألف، فيرجع إلى أن مجيء مصادر الأفعال معتلة اللام على وزن "فَعَال" يترتب عليه وقوع حرفي العلة وهما الياء أو الواو طرفا بعد الألف الزائدة، مما يؤدي إلى:

1ـ قلب الياء أو الواو ألفا لوقوعهما طرفا بعد ألف زائدة.

2ـ تحريك الألف الثانية للتخلص من التقاء الساكنين.

3ـ قلب الألف الثانية همزة.

يقول ابن جني في شرح ذلك: "وقالوا قضاء، وسقاء، وشفاء، وكساء، وشقاء، وعلاء، وكذلك كل ما وقعت لامه ياء أو واوا طرفا بعد ألف زائدة، وأصل هذا كله: قضاي وسقاي، وشفاي، وكساو، وشقاو، وعلاو؛ لأنها من قضيت وسقيت وشفيت وكسوت والشقوة وعلوت فلما وقعت الياء والواو طرفين بعد ألف زائدة ضعفتا لتطرفهما، ووقوعهما بعد الألف الزائدة المشبهة للفتحة في زيادتها فكما قلبت الواو والياء ألفا لتحركهما، ووقوعهما بعد الفتحة في نحو: عصا ورحى كذلك قلبتا ألفا أيضا لتطرفهما، وضعفهما، وكون الألف زائدة قبلهما في نحو: كساء، ورداء، فصار التقدير: قضاا، وسقاا، وشفاا، وكساا، وشقاا وعلاا"([[135]](#footnote-136)).

 ويعلل ابن جني عدم التخلص في هذه الحالة من التقاء الساكنين بحذف أحدهما؛ بأن حذف أحدهما يجعل الممدود يعود مقصورا، ويفوت غرض المد بزيادة الألف، يقول: "فلما التقى ساكنان كرهوا حذف أحدهما فيعود الممدود مقصورا فحركوا الألف الآخرة لالتقائهما فانقلبت همزة فصارت قضاء وسقاء وشفاء وكساء وشقاء وعلاء فالهمزة في الحقيقة إنما هي بدل من الألف والألف التي أبدلت الهمزة عنها بدل من الياء والواو"([[136]](#footnote-137)).

 وعلى التفسير نفسه سار الجوهري: " القضاء: الحكم، وأصله قضاى؛ لأنه من قضيت، إلا أن الياء لما جاءت بعد الألف همزت" ([[137]](#footnote-138)).

 **2ـ1ـ 6ـ(ب) تغييرات في ضبط الصيغة المصدرية طلبا للخفة.**

 لوحظ أن أكثر ما يكون التخفيف بالفتح؛ لأنه أخف الحركات، يقول الفارابي: "نبتدئ بالمفتوح الأول؛ لأن الفتحة أخفُّ الحركات؛ لأنها تخرج من خرق الفم بلا كلفة، ثم نتبعه المضموم، ثم المكسور"([[138]](#footnote-139)).

 وينقل السيوطي عن الخليل تعليلا لخفة الفتحة مقابل الضمة، فيقول:" أنت تتكلف في إخراج الضمة إلى تحريك الشفتين مع إخراج الصوت، وفي تحريك الفتحة إلى تحريك وسط الفم مع إخراج الصوت، فما عمل فيه عضوان أثقل مما عمل فيه عضو واحد" ([[139]](#footnote-140)).

ومن أمثلة المصادر التي تغير ضبطها بالفتح الآتي:

 **ـ فتح فاء مصدر" فُعال" الدال على الصوت أو الداء.**

 جاء في "غوث":"غَوّ َثَ تَغْويثاً قال: واغَوْثاهُ، والاسْمُ الغَوْثُ، والغُواثُ، بالضمِّ، وفَتْحُهُ شاذٌّ"([[140]](#footnote-141)).

 يقول ابن سيده عن الغَواث: "والباب فيه الضم؛ لأنه من الأصوات، ويجوز أن يكون فتحهم لذلك استثقالا للضم الذي بعده الواو"([[141]](#footnote-142)).

أما "فُعال" الدال على الداء فقد جاء منه مثال بالفتح، وهو (سواف): "وكسحابٍ: القِثَّاءُ... وبالضم: مَرَضُ الإِبِلِ، ويُفْتَحُ"([[142]](#footnote-143)).

ويرى الرضي أن هذا المصدر جاء على هذا الوزن: "لاستثقال الضم قبل الواو"([[143]](#footnote-144)).

وقد نقل ابن السكيت عن الفراء قوله: "يقال: أجاب الله دعاءه، وغواثه، وغواثه، وقال: ولم يأت في الأصوات إلا الضم، مثل: البكاء والدعاء والرغاء غير غَواث، وقد أتى مكسورا، نحو: النداء والصياح..."([[144]](#footnote-145)).

 **ـ فتح فاء "فِعالة" الدال على الولاية.**

 ورد في المعجم أمثلة للمصادر الدالة على الولاية والصناعة على وزن فَعَال، مع أن القياس فيها فِعَال، أي باختلاف في ضبط الحرف الأول من الكسر إلى الفتح، ومن ذلك: "ودَلَّهُ عليه دَلالَةً، ويُثَلَّثُ"([[145]](#footnote-146)).

"وـ عليه وِلايَةً وَوَلايَةً، أَو هي المَصْدَرُ، وبالكسر الخُطَّةُ، والإِمارَةُ، والسُّلطانُ"([[146]](#footnote-147)).

وقد لاحظ علماء اللغة هذا الاختلاف، وسجلوا أمثلة له، من ذلك ما قاله ابن سيده بعد ذكر أمثلة للمصادر الدالة على الصناعة: "وفتحوا الأول في بعض ذلك"([[147]](#footnote-148))، ويقول الرضي: "وفتحوا الأول جوازاً في بعض ذلك، كالوكالة والدلالة والولاية"([[148]](#footnote-149)).

 **ـ فتح فاء "فِعْلانٍ".**

جاء في القاموس "لانَ يَلينُ لِيناً ولَياناً، بالفتح، وتَلَيَّنَ...واللَّيانُ، كسحابٍ: رَخاءُ العَيْشِ"([[149]](#footnote-150))، وقد عدَّ النحاة مصدر "لَيَّان" تخفيف "لِيَّان" يقول ابن سيده: "وقالوا لَوَيْتُه حَقَّه لَيَّاناً على فَعْلاَنٍ، وذكر بعضُ النحويين: وهو عندي جيِّد أن لَيَّاناً أصلُه لِيَّان لأنه ليس في المصادر فَعْلاَن وإنما يجيءُ على فِعْلانٍ وفِعْلانٌ كثير كالوِجْدان والإتْيان والعِرْفان، فكأنَّ أصلَه لِيَّان فاستثقلوا الكسرةَ مع الياءِ المشدَّدة ففتَحوا اسْتِثْقالاً. وقد ذكر أبو زيد في كتابِ عَيْمَان عن بعض العرب لِيَّاناً بالكسر وهذا من أَوْضَح الدلائلِ على ما ذكرْنا "([[150]](#footnote-151)).

 وعلى ذلك فالتعدد حاصل من المصدر الذي ذكره أبو زيد، واستدل به ابن سيده وهو "لِيَّاناً"، فيكون للفعل ثلاثة مصادر سمعت فيه "لِيناً، ولِيَّاناً، ولَيَّاناً" والأخير مخفف من الثاني.

 ومن التغيير الذي يقع في ضبط المصدر طلبا للخفة فتح فاء مصدر الرباعي "فِعلال"، إذ يجوز فتحها في المضعف باطراد تخفيفا لثقل الكسر مع التضعيف([[151]](#footnote-152))، وقد ذكر ابن يعيش أن "فَعلل" المجرد له مصدران فَعْلَلة و(فِعْلال) فقال في ذلك: "جعلوا التاء عوضاً من الألف التي تزاد قبل الآخر في مثل الإعطاء والإكرام... والغالب الأول لأنه لازم لجميعها، وربما لم يأت فِعْلال، تقول: دحرجته دحرجة، ولم يسمع دحراج، وقالوا زلزلته زلزلة وقلقلته قلقلة، وقالوا الزلزال والقلقال كالسرهاف، وربما فتحوا الأول في المضاعف فقالوا الزلزال والقلقال، ولا يقولونه في غيره، فلا يقولون السرهاف بفتح السين، كأنهم لثقل التضعيف لم يكسروا الأول، وإنما حذفوا التاء.وأتوا بالألف قبل الآخر عوضا عنها، وفتحوا الأول كما فتحوا أول التفعيل من نحو: كلمته تكليما، ومن كسر جعله كالكلام، والكذاب"([[152]](#footnote-153)).

**2ـ1ـ 6ـ(ج) كثرة وشيوع بناء "فَعْل" لخفته.**

 كشفت الدراسة عن شيوع صيغة "فَعْل" في المصادر شيوعا ظاهرا، تمثل في تكرار ورودها في مصادر لأفعال من أبواب مختلفة في شروح المواد اللغوية، وقد عم ذلك الأمر وغلب حتى في الأفعال التي لا يكون قياس مصادرها أن تأتي على " فَعْل"، ويفسر ذلك الشيوع، وذاك التعدد بأن خفة البناء أدت إلى كثرة استعماله، والمصير إليه في الكلام؛ لأنه أخف من غيره، وأسهل منه في النطق ويرى المبرد أن كثرة بناء "فَعْل" في المصادر ترجع إلى أنه: "أقل الأصول والفتحة أخف الحركات، ولا يثبت في الكلام بعد هذا حرف زائد، ولا حركة إلا بثبت وتصحيح"([[153]](#footnote-154)).

ويقول الفارابي: "وأبنية الأسماء على كثرتها أولاها بالابتداء ما كان بفتح الفاء وتسكين العين منها؛ لأنه أخفها"([[154]](#footnote-155)).

 ويقول ابن جني: "كان مثال فَعْل أعدل الأبنية حتى كثر وشاع، وانتشر، وذلك أن فتحة الفاء وسكون العين، وإسكان اللام أحوال مع اختلافها متقاربة"([[155]](#footnote-156)).

 وقد ترتب على إيثار العرب المصدر الذي على زنة "فَعْل" لخفته تعدد المصادر في المعجم، حيث نجده يرد كثيرا في عدِّ مصادر الأفعال، وإن لم يكن قياسا فيها. ومن أمثلة ذلك ما يلي:

 \*"القُبْحُ، بالضم ضِدُّ الحُسْنِ، ويُفْتَحُ. قَبُحَ، ككَرُمَ، قُبْحاً وقَبْحاً وقُباحاً وقُبوحاً وقَباحَةً وقُبوحةً"([[156]](#footnote-157)).

 إن الفعل "قَبُحَ" ليس من مصادره الغالبة "فَعْل" ولكن قد يكون سمع فيه لخفته.

 \*"جالَ في الحَرْبِ جَوْلَةً، وفي الطَّوافِ جَوْلاً، ويُضَمُّ، وَجُؤُولاً وجَوَلاناً، محرَّكةً، وجِيلالاً، بالكسر"([[157]](#footnote-158)).

 كان القياس أن يكون مصدر "جال في الطَّوافِ" جَوَلاناً "فقط، ولكن اشترك معه "جَوْلاً" لخفته، ولأنه الأصل كما يرى سيبويه: "وقالوا: الجَوْل والغَلْى فجاءوا به على الأصل"([[158]](#footnote-159)).

\*"وهَدَرَ البعيرُ يَهْدِرُ هَدْراً وهَدِيراً وهَدَّرَ: صَوَّتَ في غيرِ شِقْشِقَةٍ.... وهَدَرَ الحَمامُ يَهْدِرُ هَدْراً وتَهْدَاراً: صَوّتَ"([[159]](#footnote-160)).

جاء المصدر "هَدْراً" في المثال السابق دالا على صوت البعير، والحمام، فاشترك مع المصدر القياسي: "هديرا".

**المبحث الثاني**

**الاستحسان**

**2ـ2ـ1ـ مقدمة**

الاستحسان لغة: مشتق من الحُسْن، "والحسن - محركة - ما حَسُنَ من كل شىء: فهو استفعال من الحسن، يطلق على ما يميل إليه الإنسان ويهواه، حسيًّا كان هذا الشيء، أو معنويًا، وإن كان مستقبحًا عند غيره".([[160]](#footnote-161))

 والمقصود به هنا التغييرات التي تحدث في بناء الكلمة من غير ضرورة داعية إليها، وإنما هي من باب استحسان العرب لها.

 وقد أشار ابن جني إليه في غير موضع، من ذلك قوله عن البدل: "والبدل أن يقام حرف مقام حرف، إما ضرورة، وإما استحسانا وصنعة" ([[161]](#footnote-162))

 كما أفرد له بابا في كتابه "الخصائص" جاء فيه: "وجماعه أن علته ضعيفة غير مستحكِمة إلا أن فيه ضربًا من الاتساع والتصرف، من ذلك تركك الأخف إلى الأثقل من غير ضرورة، نحو قولهم: الفَتْوى والبَقْوَى... ونحو ذلك، ألا ترى أنهم قلبوا الياء هنا واوًا من غيراستحكام علة أكثر من أنهم أرادوا الفرق بين الاسم والصفة وهذه ليست علة معتدة، ألا تعلم كيف يشارك الاسم الصفة في أشياء كثيرة لا يوجبون على أنفسهم الفرق بينهما".([[162]](#footnote-163))

 و ليس المقصود هنا بالاستحسان دليلاً نحويًا، وإنما علة تصرف لأهل اللغة في لغتهم، وتفسير علمي لوجود صيغ مصدرية على هيئات مخصوصة.

و هو نابع من عناية العرب بألفاظهم، واهتمامهم بصورها، وهيئاتها، يقول ابن جني في هذا المعنى في **"**باب في الرد على من ادعى على العرب عنايتها بالألفاظ وإغفالها المعاني":

"فأول ذلك عنايتها بألفاظها فإنها لمَّا كانت عنوان معانيها وطريقًا إلى إظهار أغراضها

أصلحوها، ورتبوها، وبالغوا في تحبيرها، وتحسينها؛ ليكون ذلك أوقع لها في السمع وأذهب بها في الدلالة على القصد، ألا ترى أن المثل إذا كان مسجوعًا لذ لسامعه فحفظه. فإذا هو حفظه كان جديرًا باستعماله، ولو لم يكن مسجوعًا لم تأنس النفس وبه، ولا أنقت لمستمعه وإذا كان كذلك لم تحفظه، وإذا لم تحفظه لم تطالب أنفسها باستعمال ما وضع له وجئ به من أجله".([[163]](#footnote-164))

و قال أيضًا: "اعلم أن هذا الباب من أشرف فصول العربية، وأكرمها، وأعلاها، وأنزهها. وإذا تأملته عرفت منه و به ما يؤنقك، ويذهب في الاستحسان له كل مذهب بك. وذلك أن العرب كما تعنى بألفاظها فتصلحها وتهذبها وتراعيها، وتلاحظ أحكامها بالشعر تارة، وبالخطب أخرى، وبالأسجاع التي تلتزمها وتتكلف استمرارها، فإن المعاني أقوى عندها، وأكرم عليها، وأفخم قدرًا في نفوسها"([[164]](#footnote-165)).

و قد أظهرت الدراسة وجود تغييرات في الأبنية المصدرية، و لعل استحسان العرب لها، ورغبتهم في تحقيق الانسجام في الألفاظ، كان وراء إحداث هذه التغييرات، ومن ذلك ما يلي:

 **2ـ2ـ2ـ الإتباع و الازدواج.**

 ويقصد به تغيير بنية الكلمة بتأثير الأصوات المجاورة لإحداث نوع من الانسجام الصوتي.([[165]](#footnote-166))

و قد تحدث ابن جني عن الإتباع أو المماثلة وذكر أمثلة لها في حديثه عن باب "تقريب الحرف من الحرف" وسماه مرة أخرى "تقريب الصوت من الصوت" فقال: "ومن ذلك تقريب الصوت من الصوت مع حروف الحلق، نحو: شِعِير وبِعِير، ورِغِيف. وسمعت الشجريّ غير مرة يقول: زِئير الأسد، يريد الزَئِير. وحكى أبو زيد عنهم: الجنة لمن خاف وِعِيد الله"([[166]](#footnote-167)).

 وذكر من التقريب أيضا ما حكاه سيبويه في "مُنْتُن":" ففيه إذاً ثلاث لغات: مُنْتِن، وهو الأصل، ثم يليه مِنْتِن، وأقلها مُنْتُن."([[167]](#footnote-168)) وفي جميع الأمثلة التي أوردها ابن جني للإتباع أثر الحرف المتأخر فيها على المتقدم.

 كما أشار ابن جني إلى هذا التقريب في المنصف وسماه الإتباع، حيث ذهب إلى أن تحريك العين بالفتح في "فَعْل" للإتباع والمجانسة إذا كانت عينه حرفا حلقيا، يقول: "فحروف الحلق لا تحرك ساكنا، ولا تسكن متحركا، بل لعمري إنه يراد بها الإتباع وتجانس الصوت"([[168]](#footnote-169)).

 ولعل الإتباع من التغييرات التي تحدث في الكلمة بغرض المجانسة أو المماثلة أو التقريب، وكلها أسماء مترادفة، يقول ابن الحاجب: "وأحوال الأبنية قد تكون للحاجة كالماضي... وقد تكون للمجانسة كالإمالة، وقد تكون للاستثقال كتخفيف الهمزة والإعلال والإبدال والإدغام والحذف"([[169]](#footnote-170)).

و إذا أردنا أن نصنف وظيفة الإتباع ضمن الوظائف الأخرى المذكورة فإن وظيفته هي المجانسة، والانسجام أما العلة فهي المجاورة"([[170]](#footnote-171)).

وهو كثير في كلام العرب يدل على ذلك قول السيوطي: "قال ابن أبان في "شرح الفصول": اعلم أن العرب قد أكثرت من الإتباع حتى قد صار ذلك كأنه أصل يقاس عليه"([[171]](#footnote-172)).

ويعد الإتباع من العوامل التي تؤدي إلى تفريع الصيغ؛ لأنه يحدث تغييرا داخليا؛ لذا يرى هنري فليش أن العربية مثال رائع للغة ذات تحول داخلي([[172]](#footnote-173)).

وقد ظهر من خلال الدراسة أن الإتباع مسئول عن تعدد المصادر، حيث ينشأ عن إتباع الحركة بحركة مثلها صيغة جديدة مغايرة للصيغة الأصلية في الشكل، ومتفقة معها في المعنى.

 و بعد تأمل ما يقع من إتباع في أبنية المصادر فإنه أمكن تقسيمه إلى قسمين، هما: الإتباع لحركة في المصدر نفسه، والإتباع لحركة أو لحرف في مصدر آخر مجاور له، وقريب منه.

**2ـ2ـ3ـ الإتباع لحركة في المصدر نفسه.**

ولهذا النوع من الإتباع صور من أهمها ما يلي:

 **2ـ2ـ4ـ إتباع حركة العين لحركة الفاء.**

 **2ـ2ـ4(أ)** من أمثلته "فُعْل ـ وفُعُل"

وقد ذكره السيوطي ضمن أنواع الإتباع حين قال: "إتباع حركة العين للفاء في الجمع بالألف والتاء حيث وجد شرطه كتَمْرة وتَمَرَات بالفتح"([[173]](#footnote-174)).

 أما في أبنية المصادر فقد لوحظ ارتباط صيغة "فُعُل" في أمثلة المعجم بصيغة "فُعل"، فهي في أكثر الأمر لا ترد إلا معها، كما لوحظ تتابعهما وتواليهما في سرد المصادر، حيث تأتي "فُعُل" بعد "فُعْل" ومن أمثلة ذلك الآتي:

 \*"سَخِرَ منه و به، كفَرِحَ، سَخْراً وسَخَراً وسُخْرَةً ومَسْخَراً وسُخْراً وسُخُراً هَزِىءَ"([[174]](#footnote-175)).

\*"سَكِرَ، كفَرِحَ، سُكْراً وسُكُراً وسَكْراً وسَكَراً وسَكَراناً نَقِيضُ صَحا"([[175]](#footnote-176)).

\*"البُخْلُ والبُخُولُ، بضمِهِما، وكجَبَلٍ ونَجْمٍ وعُنُقٍ ضِدُّ الكَرَمِ، بَخِلَ، كفَرِحَ وكَرُمَ، بُخْلاً،

 بالضم والتحريكِ"([[176]](#footnote-177)).

 \*"السُّخْط، بالضم وكعُنُقٍ وجبلٍ ومَقْعَدٍ ضِدُّ الرِّضى، وقد سَخِطَ، كفرحَ"([[177]](#footnote-178)).

 وقد اختلف علماء اللغة المتقدمون في تفسير العلاقة بين الصيغتين في الأسماء والصفات عامة، ويمكن إجمال آرائهم فيما يلي:

1ـ ذهب فريق إلى أن الساكن أصل، والمضموم فرع، وقد نقل الرضي ذلك بقوله: "يحكى عن الأخفش أن كل فُعْل في الكلام فتثقيله جائز، إلا ما كان صفة، أو معتل العين كحُمْر، وسُوق فإنهما لا يثقلان إلا في ضرورة الشعر، وكذا قال عيسى بن عمر: إنَّ كلَّ فُعْل كان فمن العرب من يخففه، ومنهم من يثقله، نحو: عُسْر ويُسْر"([[178]](#footnote-179)).

و حجتهم في ذلك: أن مضموم العين أقل استعمالا من الساكن، وأن الأسماء ساكنة العين أشهر من مضمومة العين، فنحو: (عُسُر ويُسُر) أشهر من (عُسْر ويُسْر) والأشهر هو الأصل.

2ـ "أنكر جمهرة العلماء ما ذهب إليه الأخفش من تفريع المضموم على الساكن؛ لأنه يخالف المعهود في التفريع، وهو أن يكون للتخفيف"([[179]](#footnote-180)).

ورد الرضي على حجة الأخفش بأن كثرة الاستعمال لا يعول عليها في معرفة الأصل، فقد تهمل بعض الأصول لثقلها كما في "يَقُولُ" أصله " يَقْوُلُ"([[180]](#footnote-181)).

3ـ أنهما لغتان، وقد نقل ابن منظور الإشارة إلى ذلك المعنى حين قال:"ويجوز أن يكون العُسُر لغة في العُسْر كما قالوا:القُفُل في القُفْل"([[181]](#footnote-182)).

 و هو اختيار الدكتور ناصر علي حين قال: "والراجح أن بناءي "فُعُل و فُعْل لغتان، ولم يكن أحدهما فرعا من الآخر، ومثلهما يقال في (قُفُل) لغة في (قُفْل) وليس فرعا عليه"([[182]](#footnote-183))

 وقد تكون الصيغتان أصلين، كل في موضعه، أما في المصادر فإن الذي يظهر لنا من خلال دراسة هذه الأبنية في المعجم هو أن صيغة الضم فرع من السكون، حيث حركت العين بالضم إتباعا للفاء، فنشأت صيغة جديدة في المعنى نفسه وللفعل ذاته. ويؤيد ذلك التالي:

1 ـ وجود إشارات صريحة إلى أن صيغة "فُعُل" المصدرية متفرعة عن صيغة "فُعْل" بسبب الإتباع، ومن ذلك ما قاله الأعلم الشمنتري في شرح قول طرفة:

حين نادى الحيُّ لمَّا فزعوا ودعا الداعي وقد لجَّ الذُّعُر

قال: "والذُّعُر الفزع، وحرَّك العين إتباعا لحركة الذال"([[183]](#footnote-184))

وقال في قوله:

 كل امرىء فيما ألمَّ به يوماً يبين من الغنى فُقُرُه

" الفُقُر و الفُقْر سواء، وحرك القاف إتباعا لحركة الفاء"([[184]](#footnote-185))

2 ـ أنه قلما ينفرد مثال مصدري في المعجم بصيغة "فُعْل" دون أن تشاركها فيه "فُعُل"، فهناك أمثلة كثيرة تفردت فيها صيغة "فُعْل" فكيف يرد الفرع دون الأصل، ولو كانت صيغة الضم هي الأصل للزم ورودها في كل موضع ترد فيه صيغة السكون.

3 ـ جاء في اللسان: "ويجوز أن يكون العُسُر لغة في العُسْر كما قالوا: القُفُل في القُفْل... ويجوز أن يكون احتاج فثَّقل، وحسَّن ذلك إتباع الضم ِّ الضمِّ"([[185]](#footnote-186)).

4 ـ تقديم الفيروزآبادي للصيغة ساكنة العين يفهم منه أنها الأصل؛ لأنه ذكر في المقدمة أنه يقدم الأصل، والأشهر غالبا، وكذلك فعل ابن منظور.

 5 ـ لم يذكر سيبويه صيغة "فُعُل" في أبنية المصادر، في حين ذكر "فُعْل"، كما ذهب سيبويه إلى أن "فُعْل" من المصادر القياسية في "فَعُلَ"حين قال: "أما ما كان حسناً أو قبحاً فإنه مما يبنى فعله على فَعُلَ يَفْعُلُ؛ ويكون المصدر فَعَالاً وفَعَالةً وفُعْلاً"([[186]](#footnote-187))، أما صيغة الضم فلم تذكر في المصادر القياسية حتى تكون أصلا للساكنة.

نعم إن الأصل في التفريع أن يكون للتخفيف، ولكن قد يكون للإتباع أيضا، وقد يكون من قبيل اختلاف اللغات.

كما أن من أهم ما ينبغي ملاحظته أن الأحكام التي تطلق على أبنية الأسماء لا تعمم دائما على المصادر؛ لأن للمصادر أحكاما تختص بها، وتختلف في بعض الأحيان عن أحكام أسماء الذوات والصفات.

 **2ـ2ـ4(ب)**ـ **فِعْل و فِعِل**

يعد هذا البناء نادرا في الأسماء([[187]](#footnote-188))، يقول سيبويه عن "إبِل": "ولا نعلم من الأسماء والصفات غيره"([[188]](#footnote-189))، وقد استدرك عليه ألفاظ أخرى جاءت في المزهر([[189]](#footnote-190)).

وهو من الأوزان النـادرة في المصـادر أيضا، وقد ورد له مثال في مـادة "ضحك": "ضَحِكَ، كعَلِمَ، وناسٌ يقولونَ: ضِحِكْتُ، بكسرِ الضادِ، ضَحْكاً، بالفتحِ وبالكسرِ، وبكسرتينِ، وككَتِفٍ"([[190]](#footnote-191)).

 وقد أثبت الزبيدي هذا المصدر ولم ينكره، إذ جاء عنده: " ضَحِكَ كعَلِمَ وناسٌ من العَرَبِ يَقُولُونَ: ضِحِكْتُ بكَسرِ الضّادِ إِتْباعا للحاءِ فإِنّها حَلْقِيّة وهي لْغَة صَحِيحَةٌ ولها نَظائرُ سَبَقَت ضَحْكًا بالفتحِ والكَسرِ وضِحِكًا بكَسرَتَيْنِ كَإِبِلٍ. وضَحِكًا ككَتِف أَربع لُغات"([[191]](#footnote-192)).

ويمكن تفسير وجود هذا البناء في مصادر المادة بالإتباع، حيث كسرت العين إتباعا لكسرة الفاء في "ضِحْكاً"، يقوي ذلك ذكره بعده في سياق عدِّ المصادر.

**2ـ2ـ4(ج)** ـ **فَعْل و فَعَل**

ومثاله في المعجم:"دأَبَ في عَمَلِهِ، كَمَنَعَ، دَأْباً، ويُحَرَّكُ، ودُؤوباً، بالضم جَدَّ وتَعِبَ"([[192]](#footnote-193)).

ذهب الكوفيون إلى أن "فَعَل" فرع من ساكنة العين إذا كانت عينه حرفا حلقيا، وجعلوه قياسا مطردا في كل ما كان على مثاله, قال الفراء في شرح قوله تعالى:ﭽ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂﭼ([[193]](#footnote-194)) :"وقوله "دَأْباً" وقرأ بعض قرائنا، وهو حفص "سبع سنين دَأَبا" وكذلك كل حرف فتح أوله، وسكن ثانيه، فتثقيله جائز إذا كان ثانيه همزة أوعينا أو حاء أو خاء أو هاء"([[194]](#footnote-195)).

ويقول ابن الأنبا ري: "يقال: دأَبَ يَدْأَب دَأْباً، و دَأَبا، الأصل هو الإسكان، وإنما فتحت الهمزة؛ لأنها وقعت عينا، وهي حرف حلق"([[195]](#footnote-196)).

وقد وافق برجشتراسر الكوفيين، فقال:"ومن الزيادة زيادة فتحة بعد عين بعض الأسماء التي وزنها فَعْل أو فعل إذا كان أحد الحرفين الأخيرين حلقيا أو صوتيا"([[196]](#footnote-197)).

أما البصريون فيرون أن صيغة الفتح ليست فرعا، وإنما هما لغتان فيما سمع فيه ذلك، ولا

يقاس عليه، وهذا ما نقله ابن جني عن أصحابه([[197]](#footnote-198))،

ويرد ابن جني ذلك إلى اختلاف اللغات، والدافع إليه هو إحداث الإتباع والتجانس الصوتي، مستدلا على ذلك بالأدلة والأمثلة، يقول في ذلك :" يقولُ: لا تتوهم أن أصل "قَصّ: قَصَصٌ" ثم أسكنوا الأولى, وأدغموها في الثانية؛ لأنه لو كان كذلك لما اطرد عنهم إظهار (فَعَلٍ) وهو من السعة على ما لا خفاء به؛ وإنما لغُتان بمنزلة غيرهما من غير المضاعف , نحو قولهم: "نَشْزٌ , ونَشَزٌ؛ وشَبْحٌ , وشَبَحٌ"، فكما لا يقال: إن "نَشْزاً" مسكن من "نَشَزٍ" فكذلك لا ينبغي أن يقال: إن "قَصاًّ" مسكن من "قَصَصٍ" ولكن كل واحد منهما أصل"([[198]](#footnote-199)).

ويقول أيضا: "لأنها قد سمعت ساكنة ومتحركة كما سمع غيرها مما لا حرف حلق فيه ساكنا ومتحركا، ويحتاج من فصل بينهما إلى دليل"([[199]](#footnote-200)).

يرى ابن جني أن تحريك العين بالفتح في فَعْل للإتباع والمجانسة، يقول:"فحروف الحلق لا تحرك ساكنا و لا تسكن متحركا، بل لعمري إنه يراد بها الإتباع وتجانس الصوت"([[200]](#footnote-201)).

 **2ـ2ـ5ـ إتباع الفاء لحركة العين**

وهو من أنواع الإتباع التي أشار إليها العلماء، يقول السيوطي:"وإتباع حركة الفاء للعين في لغة من قال في لَدُن: لُدُ"([[201]](#footnote-202)).وقد لوحظ وقوع الإتباع في أمثلة من المصادر التي على "فُعُول "من معتل اللام، ومن أمثلة ذلك:

\*"و عَتَا عُتِيًّا وعِتِيًّا وعُتُوًّا اسْتَكْبَرَ، وجاوزَ الحَدَّ"([[202]](#footnote-203)).

 إن المصدر الذي على وزن "فُعُول" من الفعل المعتل اللام بالواو تجتمع في آخره واوان، مثل: عتوو، ويجوز في التصحيح بأن تبقى الواوان، وتدغم أولاهما في الثانية، فيصبح "عتوّ"، ويجوز فيه الإعلال بقلب الواو الأخيرة ياء لتطرفها: عُتُوي، ثم تقلب الواو قبلها ياء لاجتماعها مع الياء، و كونها مسبوقة بالسكون([[203]](#footnote-204))، فصار "عُتُي"، ثم قلبت ضمة التاء كسرة للمناسبة، وقد تكسر الفاء للإتباع، فتصير"عِتِيّ"، وقد نقل الرضي عن ابن الحاجب قوله:"وتقلب الواو طرفا بعد ضمة في كل متمكن ياء فتنقلب الضمة كسرة كما انقلبت في الترامي والتجارى... وقد تكسر الفاء للاتباع فيقال: عِتِىٌّ وجِثِىٌّ"([[204]](#footnote-205))

يقول الرضي:" ويجوز لك في فاء فُعُول: جمعا كان، أو غيره، بعد قلب الواو ياء، أن تتبعه العين، وأن لا تتبعه، نحو عِتِي ودِلِى"[[205]](#footnote-206).

كما لوحظ أن المصدر الذي على زنة "فُعُول" إذا كان يائي اللام فإن الواو الأولى وهي واو فعول تقلب ياء؛ إذ من مواضع قلبها ياء أن تلتقي هي أي: الواو والياء، ويجتمعان في كلمة واحدة، والسابق منهما مُتَأصِّل ذاتا وسكونا، فتقلب الواو ياء؛ لأنها أثقل من الياء، ثم تدغم الياء المنقلبة عن الواو في الياء السالمة؛ لاجتماع المثلين. ([[206]](#footnote-207)) ثم إن هذا المصدر قد يرد بصورتين: كسر الفاء، وضمها، والكسر للإتباع كما مرّ.

ومن أمثلة ذلك ما جاء في "صلي": "ي صَلى اللَّحْمَ يَصْلِيهِ صَلْياً شَواهُ، أو ألقاهُ في النارِ للإِحْراقِ، كأصْلاهُ وصَلاَّهُ، ويَدَهُ بالنارِ سَخَّنَها، وفُلاناً داراهُ، أو خاتَلَهُ وخَدَعَهُ. وصَلِيَ النارَ، كَرَضِيَ، وبها صُلِيًّا وصِلِيًّا وصَلاءً، ويُكْسَرُ قاسَى حَرها"([[207]](#footnote-208)).

 **2ـ2ـ6ـ "الإتباع لحركة أو حرف في مصدر آخر مجاور له وقريب منه وهو" الإتباع بين لفظين".**

و فيه يحدث تغيير في ضبط المصدر إتباعا لحركة كلمة أخرى قريبة منه، أو مصدر آخر مجاور له، وقد يحدث تغيير في وزنه ازدواجا مع غيره.

 و يعرف ابن فارس هذا النوع من الإتباع بقوله: "وهو أن تتبع الكلمةُ الكلمةَ على وزنها، أو رويتها إشباعا وتأكيدا... وذلك قولهم: "ساغب لاغب " و"هو خَبُّ ضَبّ"([[208]](#footnote-209)).

وقال في مقدمة كتابه "الإتباعِ والمزاوَجَةِ": "هذا كتابُ الإتباعِ والمزاوَجَةِ، وكلاهُما على وجهينِ: أحدُهما أن تكون كلمتان متواليتانِ على رويٍّ واحدٍ.

والوجْهُ الآخَرُ أن يختلفَ الرَّويّانِ، ثم تكونَ بعدَ ذلِكَ على وَجْهين: أحدهُمُا أن تكونَ الكلمةُ الثانيةُ ذات معنى معروفٍ والآخَرُ أن تكونَ الثانيةُ غَيْرَ واضحةِ المعنى، ولا بَيِّنَةِ الاشتقاقِ، إلا أنَّها كالإتباعِ لما قبْلَها"([[209]](#footnote-210)).

"ورُويَ أنّ بعضَ العَرَبِ سُئلَ عن هذا الإتباعِ فقال: هو شيءٌ نَتِدُ بهِ كلامَنَا"([[210]](#footnote-211)) أي: نثبت به كلامنا. ومن أمثلة المصادر الناشئة عن الإتباع ما يلي:

جاء في "نكس": "والنُّكْسُ والنُّكاسُ، بضمِّهما: عَوْدُ المَرَضِ بعدَ النَّقَهِ، نُكِسَ، كعُنِيَ، فهو مَنْكُوسٌ. وتَعْساً له ونُكْساً، وقد يفتحُ ازْدِوَاجاً"([[211]](#footnote-212)).

إن للفعل مصدرين هما: "النُّكْسُ والنُّكاسُ" وتولدت صيغة جديدة بالفتح، وهي "نَكْسا" ازدواجا مع تَعْساً"

وقد ذكر السيوطي هذا النوع ضمن أنواع الإتباع، فقال:"ومنه إتباع حركة فاء كلمة لحركة فاء أخرى لكونها قرنت معها...قال ابن دريد في الجمهرة: تقول:ما سمعت له جَرْسا إذا أفردت، فإذا قلت: ما سمعت له حِسا ولا جرسا، كسرت الجيم على الإتباع"([[212]](#footnote-213)).

ومن أمثلة ذلك أيضا ما جاء في "رحم" حيث وردت المصادر التالية: "الرَّحْمَةُ، ويُحَرَّكُ الرِقَّةُ، والمَغْفِرَةُ، والتَّعَطُّفُ، كالمَرْحَمَةِ والرُّحْمِ، بالضم وبضمَّتَيْنِ، والفِعْلُ كعَلِمَ... ورَهَبوتٌ خيرٌ لَكَ من رَحَمُوتٍ، لم يُسْتَعْمَلْ إلاَّ مُزْدَوِجاً"([[213]](#footnote-214)).

إن السبب في وجود مصدر "رَحَمُوتٍ" و استعماله على هذا الوزن هو تحقيق الازدواج بينه وبين المصدر الآخر "رَهَبوتٌ"، وهو أمر استحساني لا ضرورة فيه.

وجاء في "رهب": "رَهِبَ، كَعَلِمَ، رَهْبَةً ورُهْباً، بالضم وبالفتحِ وبالتحريكِ، ورُهْباناً، بالضم ويُحَرَّكُ خافَ، والاسْمُ الرَّهْبَى، ويُضَمُّ ويُمَدَّانِ، والرَّهَبُوتَى، و "رَهَبُوتٌ، مُحَرَّكَتَيْنِ، خيرٌ منْ رَحَمُوتٍ"، أي: لأَنْ تُرْهَبَ خَيْرٌ منْ أن تُرْحَمَ"([[214]](#footnote-215)).

 وقد عدَّ ابن القطاع بناء "فَعَلُوت" ضمن أبنية المصادر، ومثل له بـ"رَغبُوتٌ، ورَحَمُوت"([[215]](#footnote-216)).

 ويعد الإتباع من الظواهر اللغوية التي لها علاقة بالتركيب الصوتي، ومن ثم فهو مظهر من مظاهر تحقيق الانسجام وتجسيده في الأداء الكلامي عند العرب، وهو كثير في استعمالهم.

والناظر في هذه الألفاظ وما يماثلها يستنتج أن الإتباع إنما استعمله العرب لتوليد الكلام. ولعله أهم وظائفه. ومثله ما يدعى بالازدواج أو المزاوجة بين كلمات تتجانس مبانيها وتتكافأ مقاطعها ومعانيها، من ذلك قولهم: القلة ذلة والوحدة وحشة، واللحظة لفظة...فهذه الأمثلة وما في منزلتها كانت العرب كثيراً ما تراعيها في العدول بالكلمات عن موازينها المألوفة لاقترانها بما يناظرها في الوزن، ولجل ذلك اغتفر فيها مخالفة القياس([[216]](#footnote-217)).

كما نخلص إلى أن المنشأ النفسي لميل العرب إلى الإيقاع المتوازن وشيوعه في الفن القولي بشكل لافت إنما هو التركيب النفسي للشخصية العربية القديمة التي طبعتها حياة الصحراء القاسية والرتيبة، حيث لا جديد في مشاهدها التي تتكرر كل يوم، فأثر ذلك في ذوقها وحسها حتى ظهر في فنها([[217]](#footnote-218))، على مستوى الألفاظ والمفردات مثلاً في تناسب السواكن والحركات.

وفيما يلي رسم توضيحي يوجز أهم صور الإتباع الحاصلة في أبنية المصادر والتي سبقت دراستها

 **الإتباع لحركة في المصدر نفسه**

إتباع حركة العين لحركة الفاء إتباع الفاء لحركة العين

 **( فُعُول – فِعِول )**

 **فُعْل فِعْل فَعْل**

 **فُعُل فِعِل فَعَل**

 (شكل:3)

**المبحث الثالث**

**التوسع في اللغة وتكثير الأبنية**

 **2ـ3ـ1ـ مقدمة**

يرجع لفظ "التوسع" إلى أصل لغوي واحد يدل على خلاف الضيق، والعُسر([[218]](#footnote-219))، و ذكر الجوهري أن ّالتَّوسُّع ضد التضييق، تقول: وسعت الشيء فاتسع، واستوسع أي: صار واسعًا، وتوسعوا في المجلس، أي: تفسحوا.([[219]](#footnote-220))

 وجاء في اللسان: "والسَّعة نقيض الضيق، واتسع كوَسِعَ، والتوسيع خلاف التضييق".([[220]](#footnote-221))

 وفي الاصطلاح "لم يضع القدماء حدًّا لمصطلح "التوسع "، ولم يوضحوا بصورة مفصلة حقيقة هذا المصطلح، بل بقي عائمًا على الرغم من وجود إشارات مبثوثة له في بطون الكتب".([[221]](#footnote-222))

ومن النحويين من استعمل هذا اللفظ، وهو يريد به التوسع في الأبنية بمعنى تكثيرها، وهو خلاف التضييق في صيغها، وحصرها في أبنية محدودة، وهو المقصود بالتوسع في هذا المبحث، من ذلك ما قاله ابن الحاجب عن أحوال الأبنية: " وقد تكون للتوسع كالمقصور والممدود وذي الزيادة ".([[222]](#footnote-223))

وقال ابن يعيش أيضًا عن الأسماء الممدودة: "وزادوا قبلها ألفًا أخرى للمد توسعًا في اللغة وتكثيرًا لأبنية التأنيث , ليصير له بناءان ممدود ومقصور".([[223]](#footnote-224))

ومن المحدثين من استعمل مصطلح "التوسع اللغوي "في إفادة المعنى ذاته كالدكتور صبحي الصالح.([[224]](#footnote-225))

كما استعمل ابن جني لفظ الاتساع بمعنى تكثير الأبنية في حديثه عن زيادة المد عوضًا عن المحذوف، فقال:"فلهذا ونحوه ما زيدت هذه المدات، وللحاجة إلى الاتساع في كلامهم، لأنهم قد يعبِّرون عن المعنى الواحد بالألفاظ الكثيرة، وهذا يضطر إلى الاتساع، فمن ها هنا احتيج إلى الزوائد المكثرة للكلام ".([[225]](#footnote-226))

وقد شهد المحدثون للعربية بميلها إلى التكثير في الأبنية والتفنن فيها، يقول برجشتراسر: " إن العربية لما لم تكتف بصيغ قليلة مثل سائر اللغات السامية، كانت تميل إلى كثرة الأشكال والتفنن في الصيغ الكثيرة".([[226]](#footnote-227))

ومما ينبغي التنبيه إليه أن هذا اللفظ قد يستعمل كمرادف للفظ"الاتساع" ويراد به ضربًا من ضروب المجاز، حيث تخرج الكلمة عن معناها الحقيقي إلى معنى آخر على سبيل المجاز، يقول ابن جني: "وإنما يقع المجاز ويُعدل إليه لمعان ثلاثة، وهي: الاتساع، والتوكيد، والتشبيه، فإن عدم هذه الأوصاف كانت الحقيقة البتة ".([[227]](#footnote-228))

و قد ظهر التوسع في أبنية المصادر، وبرز التكثير فيها من خلال عدة صور من أهمها ما يلي:

 **2ـ3ـ2ـ التأنيث اللفظي بالتاء والألف المقصورة.**

ظهر من خلال دراسة التذكير والتأنيث كمظهر من مظاهر تعدد المصادر أن كثيرًا من المصادر ختمت بتاء التأنيث، وكان الغرض في أكثر الأمر التأنيث اللفظي، وهذا التأنيث

اللفظي في المصادر إنما هو طريقة يصار إليها للتوسع في اللغة وتكثير الأبنية؛ إذ لا يعني ختم المصدر بتاء التأنيث الدلالة على التأنيث حقيقة، وأنه مقابل للتذكير، لذا فإن بروكلمان يطلق على هذه التاء: "التاء التي تدل على المؤنث النحوي" وهي تستخدم للتعبير عن اسم المعنى..([[228]](#footnote-229))

كما أشار الرضي إلى أن تأنيث المصادر يعد تأنيثًا لفظيًا، فيقول: "بخلاف نحو: شقاوة، وخزاية، وسقاية... فإن التاء في هذه الأسماء للتأنيث اللفظي، وهي باعتباره لازمة، نحو: غرفة، وظلمة، وطلحة كما يجيء، وإن جاءت في بعضها غير لازمة، كشقاوة، وشقاء، إلا أن وضعها في المؤنث اللفظي على اللزوم".([[229]](#footnote-230))

 ونستند في كون تأنيث المصادر للتوسع في اللغة على كلام لابن الحاجب عمم فيه الحكم، فجعل كل صيغ الممدود والمقصور وجدت للتوسع في اللغة، "قال: "وأحوال الأبنية قد تكون للحاجة كالماضي والمضارع والأمر... وقد تكون للتوسع كالمقصور والممدود وذي الزيادة، وقد تكون للمجانسة كالإمالة".([[230]](#footnote-231))

 فإذا كان الاسم المختوم بألف التأنيث المقصورة وجد للتوسع في اللغة، فكذلك يقال عن المصدر المختوم بالتاء للتأنيث اللفظي، كما أن المصادر المختومة بالتاء يمكن أن تدخل ضمن النوع الذي عبر عنه بقوله: "ذي الزيادة"؛ لأن التاء زيادة على المصدر.

 وقد شبه سيبويه دخول الألف على المصادر بدخول تاء التأنيث، يقول: "فدخلت الألف كدخول الهاء في المصادر.وقالوا: الكبرياء للكِبْر".([[231]](#footnote-232))، ولعل من أوجه الشبه بينهما ما تكسبه ألف التأنيث المصدر من التأنيث اللفظي، كما تفعل التاء ؛ لذا سماها سيبويه ألف التأنيث، فقال: "هذا باب ما جاء من المصادر وفيه ألف التأنيث وذلك قولك: رجعته رجعى، وبشرته بشرى، وذكرته ذكرى، واشتكيت شكوى".([[232]](#footnote-233))

ومما يؤكد أن السبب في نشوء أبنية المصادر المؤنثة تأنيثًا لفظيًا هو التوسع في اللغة أن الأمثلة الواردة في المعجم مما جاء بصيغة التذكير والتأنيث كانت تحمل المعنى نفسه دون اختلاف أو تغيير، كما أن ليس هناك داع صرفي أو صوتي لدخولها، ولا ثمة وجه استحساني يحصل بوجودها. ومن الأمثلة التي تؤكد ذلك ما يلي:

\*"وحَرَمَهُ الشيءَ، كضَرَبَهُ وعَلِمَه، حَريمًا وحِرْمانًا، بالكسرِ، وحِرْمًا وحِرْمَةً، بكسرِهِما، وحَرِمًا وحَرِمَةً وحَرِيمَةً، بكسر رائِهِنَّ: مَنَعَه".([[233]](#footnote-234))

\*"سَخَنَ، مُثَلَّثَةً، سُخُونَةً وسُخْنَةً وسُخْنًا، بضَمِّهِنَّ، وسَخانَةً وسَخَنًا، محرَّكةً".([[234]](#footnote-235))

\*"عَمَهَ، كمَنَعَ وفَرِحَ، عَمَهَاً وعُموهَاً وعُموهَةً وعَمَهانًا".([[235]](#footnote-236))

 **2ـ3ـ3ـ الزيادة بالمد للمصادر المقصورة.**

 والسؤال الذي يطرح هنا: إن كانت الصيغ المصدرية المقصورة لغرض التوسع في اللغة فما سبب وجود الصيغ الممدودة؟

 ذهب أكثر النحويين إلى أن الصيغة الممدودة ناشئة عن المقصورة، حيث زيدت ألف على المقصورة للمد، فاجتمع ألفان، فقلبت الثانية همزة، ويشرح ابن سيده هذا التحول بقوله: "وأما الضَّرب الآخر من الممدود فأن تقع ألفٌ للتأنيث وقبلها ألفٌ زائدةٌ فلا يمكن اجتماع الألفين في اللفظ، ولا يجوز حذف إحداهما فيَلْتَبِسَ المقصورُ بالممدود فتُقلَب الألف الثانية التي هي طَرَفٌ همزةً لأنها من مخرج الألف فيصيرُ الاسم ممدودًا لوُقوع الهمزةِ طَرَفًا وقبلها ألفٌ وذلك نحو حمراءَ وصفراءَ".([[236]](#footnote-237))

وهذا مذهب سيبويه والبصريين([[237]](#footnote-238))، وهو أن ألف التأنيث الممدودة أصلها المقصورة،

ولكن زيدت قبلها ألف لأجل المد، فقلبت الثانية همزة.([[238]](#footnote-239))

 وقد فصل ابن جني هذا الرأي فقال: "وقد اطرد عنهم قلب ألف التأنيث همزة، وذلك نحو: حمراء وصفراء... وقعت الألف بعد ألف قبلها زائدة فالتقى هناك ألفان زائدتان الأولى منهما الزائدة، الثانية هي ألف التأنيث فلم تخل من حذف إحداهما أو حركتها، فلم يجز في واحدة منهما الحذف، أما الأولى فلو حذفتها لانفردت الآخرة، وهم قد بنوا الكلمة على اجتماع ألفين فيها، وأما الآخرة فلو حذفتها لزالت علامة التأنيث التي وسمت الكلمة بها وهذا أفحش من الأول، فقد بطل حذف شيء منهما، وأما الحركة، فقال سيبويه: إنه لما انجزم الحرفان حركت الثانية منهما، فانقلبت همزة فصارت حمراء وصفراء وصحراء وصلفاء كما ترى".([[239]](#footnote-240))

أما السبب في زيادة الألف للمد فهو من باب التوسع في اللغة، ورغبة العرب في تكثير الأبنية، ويستند في هذا التفسير إلى ما ذكره ابن يعيش في حديثه عن الهمزة، حيث قال: "فأما "إبدالها من الألف واجبًا فمن ألف التأنيث "نحو حمراء...فهذه الهمزة بدل من ألف التأنيث كالتي في حُبلى، وسكرى، وقعت بعد ألف زائدة للمد، والأصل بيضى وحمرى... بالقصر، وزادوا قبلها ألفًا أخرى للمد توسعًا في اللغة وتكثيرًا لأبنية التأنيث , ليصير له بناءان ممدود ومقصور".([[240]](#footnote-241))

 والشاهد في نص ابن يعيش قوله: "وزادوا قبلها ألفًا أخرى للمد توسعًا في اللغة وتكثيرًا لأبنية التأنيث, ليصير له بناءان ممدود ومقصور" إذ إنه يعزو وجود أبنية الممدود في اللغة إلى رغبة العرب في التوسع في اللغة وتكثير الأبنية، حيث أسند إليهم زيادة الألف.

وقد تبين من خلال حصر أوزان المصادر المختومة بالألف الممدودة أنها لا تخرج عن هذه الأوزان الثلاثة:

1ـ فَعْـلاء، نحو: رَغبَـاء، جـاء في"رغـب": "رَغِـبَ فيـه، كَسَمِعَ، رَغْـبـاً، ويُضَـمُّ، ورَغْبَةً أرادَهُ كارْتَغَبَ، وعنـه لم يُـرِدْهُ، وإليه رَغَباً، مُحَرَّكَةً ورَغْبى، ويُضَمُّ، ورَغْبَاءَ، كَصَحْـراءَ".([[241]](#footnote-242))

 وعلى ضوء تفسير ابن جني السابق لألف التأنيث الممدودة يمكن أن نفسر مجيء المصدر "رَغْبَاءَ" بأنه قد زيدت ألف للمد في رَغْبى، فصارت رَغْباا، فالتقى ساكنان، ثم حركت الثانية منهما، فا نقلبت الألف الثانية همزة.

2 ـ فِعِّيلاء، نحو: خِصِّيصَاء، جاء في "خصص": "خَصَّهُ بالشيءِ خَصّاً وخُصوصًا وخُصوصِيَّةً، ويُفْتَحُ، وخِصِّيصَى، وَيُمَدُّ، وخَصِّيَّةً وتَخِصَّةً فَضَّلَهُ. وخَصَّه بالوُدِّ كذلك".([[242]](#footnote-243))

ويمكن أيضًا تفسير مجيء مصدر خِصِّيصَاء بالمد على ضوء التفسير السابق.

3 ـ فِعْلِياء، نحو: كبرياء، جاء في"كبر": "والرِّفْعَةُ في الشَّرَفِ، والعَظَمَةُ، والتَّجَبُّرُ، كالكِبْرياءِ".([[243]](#footnote-244))

وهذه الأبنية توافق ما ذكره ابن القطاع من أبنية المصادر المختومة بالألف الممدودة، حيث جاء فيها: فَعْلاء رَغبَاء ـ فِعِّيلاء مكيثاءـ فِعْلِياء كبرياء.([[244]](#footnote-245))

وقد عد ابن مالك من الأوزان المشتركة بين المقصور والممدود: فِعِّيلَى، وفُعَّيلَى"([[245]](#footnote-246))،

و لعل الاعتماد على كلام ابن جني أساسًا لتفسير الصيغ الممدودة أولى من جعلها من قبيل الأوزان المشتركة.

ويؤكد ابن جني في آخر حديثه عن الممدود ما ذهب إليه من أن السبب في التعدد والتغير الحاصل هو زيادة الألف للمد أو المد بزيادة الألف، حيث إنه هو المسئول عن نشوء صيغ الممدود بالألف: "فإذا كان ذلك كذلك فقد علمت أن الهمزة في صنعاء وهيجاء ودهناء فيمن مد هي الألف المفردة في صنعًا وهيجًا ودهنًا فيمن قصر قلبت همزة لوقوعها بعد الألف التي زيدت للمد، فأما حبلى وسكرى فإنما صحت فيهما وفيما يجري مجراهما الألف لأنها مفردة فلم يلتق ساكنان فتجب الحركة ويلزم الهمز".([[246]](#footnote-247))

ويمكن القول استنادًا على ما مضى:

1ـ أن المصادر المؤنثة تأنيثا لفظيًا سواء ختمت بالتاء أو الألف وجدت للتوسع في اللغة وتكثير الأبنية.

2ـ أن الممدود من المصادر المؤنثة نشأ عن زيادة ألف للمد على المقصور، وذلك أيضًا راجع للتوسع في اللغة**.**

 **2ـ3ـ 4ـ القلب المكاني.**

 القَلْبُ في اللغة: تحويل الشيء عن وجهه, وقَلَبَ الشيءَ: حوله ظهرًا لبطن.([[247]](#footnote-248))

والقلب المكاني في الاصطلاح هو: تغيير ترتيب حروف الكلمة عن الصيغ المعروفة بالتقديم والتأخير مع حفظ معناها.([[248]](#footnote-249))

 وقد جعله ابن عصفور قسمين: قسم قُلِب للضرورة، نحو قولهم: "شواعي” في “شوائع” في الشعر... وقسم قُلِب توسعًا من غير ضرورة تدعو إليه، لكنه لم يطرد فيقاس عليه، وذلك نحو قولهم:"لاث" و"شاك"، والأصل “لائث” و”شائك”، كما أشار ابن عصفور إلى كثرة أمثلته، ووروده في اللغة واتساع بابه، إلا أنه رغم ذلك سماعي يحفظ ولا يقاس عليه.([[249]](#footnote-250))

 ولم يترك الباب مفتوحًا أمام القول بالقلب المكاني في الألفاظ، ولم يترك العلماء المسألة دون ضوابط، وقد حدد ذلك ابن جني حين قال: "اعلم أن كل لفظين وجد فيهما تقديم وتأخير فأمكن أن يكونا جميعًا أصلين ليس أحدهما مقلوبًا عن صاحبه فهو القياس الذي لا يجوز غيره، وإن لم يمكن ذلك حكمت بأن أحدهما مقلوب عن صاحبه".([[250]](#footnote-251))

 ولما كان القلب يتناول لفظين أحدهما أصل والآخر مقلوب عنه، فإن تحديد أي اللفظين أصل كان مثار خلاف بين العلماء، لذا وضعوا ضوابط يعرف بها القلب، ويحدد أي اللفظين أصل وأيهما الفرع، ومن هذه الأمور:

1. التصحيح مع وجود موجب الإعلال كما في "أيس" مقلوبة عن "يَئِسَ"، والدليل على ذلك أنها صُححتَ رغم وجود موجب الإعلال، وهو تحرك الياء وانفتاح ما قبلها([[251]](#footnote-252))، يقول ابن جني: "وعندي أنه لو لم يكن مقلوبًا لوجب إعلاله، وأن يقول: "إسْتُ أ آ س" كـ "وهِبْت وأهاب"، فظهوره صحيحًا يدل على أنه إنما صح لأنه مقلوب عما تصح عينه وهو “يَئِسْتُ” لتكون الصحة دليلاً على ذلك كما كانت صحة “عَوِر” دليلاً على أنه في معنى ما لابد من صحته وهو”أعْوَر".
2. "أن يكون أحد النظمين أكثر استعمالاً من الآخر، فيكون الأكثر استعمالاً هو الأصل، والآخر مقلوبًا عنه، نحو “لعَمْري” و”رَعْملي” فإن “لعَمْري” أكثر استعمالاً، فلذلك ادعينا أنه الأصل".([[252]](#footnote-253))
3. التصرف أو الاشتقاق، بأن يكون أحدهما أكثر تصرفًا من الآخر فيكون هو الأصل والآخر مقلوب عنه، وذلك مثل “أيس” استدل على أنها مقلوبة عن “يئس” من مجيء “اليأس” و”اليآسة” مصدرين لها، ولم يرد من أيس مصدر([[253]](#footnote-254))، وقد أشار إلى هذا المعنى ابن جني ضمنًا في حديثه عن(جبذ) و(جذِب)، وذلك في قوله: “فما تركيباه أصلان لا قلب فيهما قولهم: "جذب" و"جبذ" ليس أحدهما مقلوبًا عن صاحبه، وذلك أنهما جميعًا يتصرفان تصرفًا واحدًا نحو: جذب يجذب جذبًا، فهو جاذب والمفعول مجذوب. وجبذ يجبذ جبذًا فهو جابذ والمفعول مجبوذ".([[254]](#footnote-255))

 ومما تجدر الإشارة إليه في هذا المقام أن المجد جعل "أيس" مادة مستقلة وخصص لها مدخلا معجميًا رغم ما ذهب إليه العلماء من أنها مقلوبة عن "يأس" "أيِسَ منه، كسَمعَ إياسًا قَنِطَ، وأيَسْتُهُ وأيَّسْتُهُ. والأَيْسُ القَهْرُ. وإسْتُ أئِيسُ، بكسرهما، أيْسًا لِنْتُ".([[255]](#footnote-256))

1. أن يترتب على ترك القلب في الكلمة اجتماع همزتين، وهذا ما أشار إليه الخليل، وذلك في نحو: "جاءٍ" اسم الفاعل من "جاء" وقياسه قبل القلب (جايئ) على وزن فاعل) ثم همز، فقيل: جائئ، فاجتمعت همزتان في الطرف؛ لذا قال الخليل بوقوع القلب في (جايئ) خوفًا من اجتماع همزتين، فقال ك(جائي)على وزن (فالع) ثم أعل إعلال قاضٍ؛ فقيل: جاءٍ.([[256]](#footnote-257))

 وقد دخل القلب المكاني على أبنية المصادر فكان سببًا في تعدد مصادر الفعل، وعاملاً في تنوع صيغها واختلافها، ومن أمثلة ذلك ما يلي:

 \*"ساءَهُ سَوْءًا وسَوَاءٌ وسَوَاءَةً وسَوَايَةً وسَوَائِيَةً ومَسَاءَةً ومَسَائِيةً مَقْلُوبًا وأَصْلُهُ مَسَاوِئَةً، ومَسَايَةٌ ومَسَاءً ومَسَائِيَّةً فَعَلَ به ما يَكْرَهُ، فاسْتَاءَ هو...".([[257]](#footnote-258))

 ورد في نص المعجم السابق سبعة مصادر للفعل "ساء"، واحد منها قياسي، وهو "سَوْءا"، والأخرى سماعية ومن هذه المصادر "مسائية"، وهو ناشئ عن حدوث القلب المكاني في صيغة "مساوئة" على وزن "مفاعلة"، ويؤيد ذلك كلام سيبويه عن مسائية إذ يقول:"سألت الخليل عن سوائية... وسألته عن مسائية، فقال: هي مقلوبة، وإنما حدها مساوئه، فكرهوا الواو مع الهمزة؛ لأنهما حرفان مستثقلان، والذين قالوا: مساية، حذفوا الهمزة تخفيفًا"([[258]](#footnote-259))

 يفهم من كلام سيبويه أن "مسائية" مصدر مقلوب عن "مساوِئة" على وزن "مفاعِلة"، ومن ثم فوزنه "مفالعة"، وسبب القلب هو التخفيف، إذ الهمزة والواو حرفان مستثقلان فصارت الكلمة بعد القلب "مسائوة"، ثم قلبت الواو ياء لتطرفها بعد الكسرة، فصارت "مسائية".

 \* "شِئْتُهُ أشَاؤُهُ شَيْئًا ومَشِيئَةً ومَشَاءَةً ومَشَائِيَةً أرَدْتُهُ، والاسْمُ الشِّيئَةُ، كَشِيعَةٍ ".([[259]](#footnote-260))

تعددت مصادر الفعل "شاء" الواردة في المعجم، ومن هذه المصادر "مشائية"، وأصله

"مشايئة" على وزن مفاعلة، ثم حدث فيه قلب فقدمت الهمزة على الياء، فصار وزنها "مفالعة"، إلا أن صاحب المعجم لم يشر إلى وقوع القلب في المصدر كما في أمثلة القلب الأخرى.

 \* "الكاءُ والكاءَةُ والكَيْءُ والكَيْئَةُ الضعيفُ الجَبَانُ. وقد كِئْتُ كَيْئًا وكَيْئةً، وكُؤْتُ كَوْءًا وكَأْوًا، على القَلْبِ هِبْتُه، وجَبُنْتُ...".([[260]](#footnote-261))

 ورد في نص المعجم أربعة مصادر للفعل "كاء"، ويعد "كوءا" مصدرا قياسيا للفعل، وقد حدث فيه قلب مكاني، حيث قدمت الهمزة على الواو فصار "كأوا"، وقد صرح بذلك صاحب المعجم.

 ومما يلاحظ على أمثلة القلب السابقة أنها كانت في مصادر مهموز اللام، وقد وقع القلب في مصادر معتل اللام أيضا، ومن ذلك ما جاء في "رأى":"ي الرُؤْيَةُ النَّظَرُ بالعَيْنِ وبالقَلْبِ. ورأيتُه رُؤْيَةً ورَأْيًا وراءَةً ورَأْيَةً ورِئْيانًا وارْتَأَيْتُه واسْتَرْأَيْتُه."([[261]](#footnote-262))

إن "راءَةً "مصدر مقلوب عن “رَأْيَةً " ووزنه "فَعْلَة"، أما الأول فوزنه ""فَلْعَة".

1. () ينظر: أبو البقاء، الكليات، 795. [↑](#footnote-ref-2)
2. () ابن منظور، ا للسان (لفظ) 7/ 461. [↑](#footnote-ref-3)
3. () ينظر:الفيروزآبادي، القاموس المحيط، (لفظ / 902). [↑](#footnote-ref-4)
4. () الجرجاني، التعريفات، 135. [↑](#footnote-ref-5)
5. () ابن منظور، لسان العرب(خفف) 9/79. [↑](#footnote-ref-6)
6. () سورة البقرة، آية: 178. [↑](#footnote-ref-7)
7. () الزبيدي، تاج العروس،12/182. [↑](#footnote-ref-8)
8. () أحمد عفيفي، ظاهرة التخفيف في النحو العربي، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 1996م)، 29. [↑](#footnote-ref-9)
9. () ينظر السيوطي، الاقتراح، 72. [↑](#footnote-ref-10)
10. () عفيفي، ظاهرة التخفيف في النحو العربي، 29. [↑](#footnote-ref-11)
11. () سيبويه، الكتاب، 4/117. [↑](#footnote-ref-12)
12. () المرجع السابق، 4/467 [↑](#footnote-ref-13)
13. () عفيفي، مرجع سابق، 17. [↑](#footnote-ref-14)
14. () المرجع السابق، 9. [↑](#footnote-ref-15)
15. () الرضي، شرح الشافية، 3/66. [↑](#footnote-ref-16)
16. () الرضي، شرح الشافية، 3/67. [↑](#footnote-ref-17)
17. () المرجع السابق، 3/68. [↑](#footnote-ref-18)
18. () المرجع السابق. [↑](#footnote-ref-19)
19. () ينظر: المرجع السابق، 3/67. [↑](#footnote-ref-20)
20. () ينظر: محمد بن علي الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ضبط وتصحيح: إبراهيم شمس الدين، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1997م)، 4/ 392. [↑](#footnote-ref-21)
21. () ينظر: الرضي، مرجع سابق، 3/68. [↑](#footnote-ref-22)
22. () ينظر: المرجع السابق ، 3/88. [↑](#footnote-ref-23)
23. () الرضي ، شرح الشافية، 1/88-89. [↑](#footnote-ref-24)
24. () البيت من البسيط، وهو لتميم ابن مقبل، ينظر:ديوانه، ، تحقيق:عزة حسن، (دمشق، 1381هـ)، 398 سيبويه، الكتاب، 4/ 332، ابن جني، سر الصناعة، ، 1/102، ابن سيده، المخصص، 4/203، ابن منظور، اللسان، (وفد)3/464. [↑](#footnote-ref-25)
25. () سيبويه، مرجع سابق، 4/ 332. [↑](#footnote-ref-26)
26. () الفيروز آبادي، القاموس المحيط، (ورث/177). [↑](#footnote-ref-27)
27. () المرجع السابق، (وجد/324) [↑](#footnote-ref-28)
28. () المرجع السابق، (وفد/326). [↑](#footnote-ref-29)
29. () المرجع السابق، (ولف/861). [↑](#footnote-ref-30)
30. () ينظر: الرضي، شرح الشافية، 3/78-79. [↑](#footnote-ref-31)
31. () المرجع السابق، 3/78-79. [↑](#footnote-ref-32)
32. () الفيروز آبادي، القاموس المحيط، (وبأ/55). [↑](#footnote-ref-33)
33. () الرضي،شرح الشافية ، 3/79. [↑](#footnote-ref-34)
34. () المرجع السابق، 3/78. [↑](#footnote-ref-35)
35. () الفيروز آبادي، مرجع سابق،(زول/ 1011). [↑](#footnote-ref-36)
36. () ينظر:الفيروزآبادي، القاموس المحيط ، (حول/989)، و(صول/1023). [↑](#footnote-ref-37)
37. () ابن جني، المنصف، 2/137 [↑](#footnote-ref-38)
38. () سيبويه، الكتاب، 4/381 [↑](#footnote-ref-39)
39. () المرجع السابق، 4/ 385. [↑](#footnote-ref-40)
40. () الأزهري، شرح التصريح، 5/370. [↑](#footnote-ref-41)
41. () الفيروزآبادي، مرجع سابق، (قضى/1325). [↑](#footnote-ref-42)
42. () سيبويه، الكتاب، 4/387. [↑](#footnote-ref-43)
43. () ينظر:الفيروزآبادي، القاموس المحيط، (بنى/ 1264)، (قصى/ 1325 )، (زنى/ 1292)، (ونى/ 1344). [↑](#footnote-ref-44)
44. () المرجع سابق، (أبى/1257). [↑](#footnote-ref-45)
45. () المرجع السابق،(بدا/1261). [↑](#footnote-ref-46)
46. () المرجع السابق،(ضرى/1305). [↑](#footnote-ref-47)
47. () ابن السكيت، الإبدال، تحقيق: حسين محمد شرف, (القاهرة، منشورات مجمع اللغة العربية، 1398هـ)، 56. [↑](#footnote-ref-48)
48. () الفيروز آبادي، مرجع سابق، (نهأ/54). [↑](#footnote-ref-49)
49. () الفيروزآبادي، القاموس المحيط، (جرأ/36). [↑](#footnote-ref-50)
50. () الأزهري، شرح التصريح، 5/420. [↑](#footnote-ref-51)
51. () الرضي، شرح الشافية، 3/171. [↑](#footnote-ref-52)
52. () ابن مالك، الألفية، 64. [↑](#footnote-ref-53)
53. () الفيروز آبادي، القاموس المحيط، (جثا/1269). [↑](#footnote-ref-54)
54. () المرجع السابق ، (عتا/1309). [↑](#footnote-ref-55)
55. () المرجع السابق، (عثا/1309). [↑](#footnote-ref-56)
56. () ينظر: الأزهري، التصريح، 5/401. [↑](#footnote-ref-57)
57. () الفيروز آبادي، القاموس المحيط، (ضوء/46). [↑](#footnote-ref-58)
58. () المرجع السابق، (رود/284). [↑](#footnote-ref-59)
59. () الحملاوي، شذا العرف، 194. [↑](#footnote-ref-60)
60. () ينظر: الفيروزآبادي، القاموس المحيط، (بدل/965). [↑](#footnote-ref-61)
61. () الأزهري، شرح التصريح 5/361، وينظر تعريف الإبدال في: ابن فارس، الصاحبي، 333، وابن سيده، المخصص، 4/182ـ183، والرضي، شرح الشافية، 3/197. [↑](#footnote-ref-62)
62. () ينظر: الأزهري، مرجع السابق، 5/361. [↑](#footnote-ref-63)
63. () ينظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني،4/ 392. [↑](#footnote-ref-64)
64. () الأزهري، شرح التصريح، 5/362. [↑](#footnote-ref-65)
65. () الفيروز آبادي، القاموس المحيط ، (بدل/965). [↑](#footnote-ref-66)
66. () المرجع السابق، (وضع /771) [↑](#footnote-ref-67)
67. () المرجع السابق، (وقي/1344) [↑](#footnote-ref-68)
68. () المرجع السابق، (صدد/292) [↑](#footnote-ref-69)
69. () ينظر: الغريب المصنف، 212، والأزهري، تهذيب اللغة، 12/104، وابن منظور، اللسان، (صدد) 3/246 [↑](#footnote-ref-70)
70. () الرضي، شرح الشافية، 3/ 226. [↑](#footnote-ref-71)
71. () سورة: الأنعام، الآية: 125. [↑](#footnote-ref-72)
72. () الزبيدي، تاج العروس، 5/58. [↑](#footnote-ref-73)
73. () سورة: النساء، الآية: 128. [↑](#footnote-ref-74)
74. () المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، (القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية)، 6/ 82، وينظر: ابن جني، المنصف، 2/324 و327. [↑](#footnote-ref-75)
75. () ينظر: الفيروزآبادي، القاموس المحيط، (صعد/293). [↑](#footnote-ref-76)
76. () ينظر: المرجع السابق، (حذف/799). [↑](#footnote-ref-77)
77. () ينظر:المرجع السابق، (عوض/648). [↑](#footnote-ref-78)
78. () ينظر: الرضي، شرح الشافية، 3/66. [↑](#footnote-ref-79)
79. () سيبويه، الكتاب، 4/336. [↑](#footnote-ref-80)
80. () ابن جني، المنصف، 1/184. [↑](#footnote-ref-81)
81. () سيبويه، الكتاب، 4/337. [↑](#footnote-ref-82)
82. () ينظر:سيبويه، مرجع سابق، 4/337، والمبرد، المقتضب، 1/88-89. [↑](#footnote-ref-83)
83. () ينظر: ابن جني، المنصف، 1/184. [↑](#footnote-ref-84)
84. () ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 10/61. [↑](#footnote-ref-85)
85. () الرضي، شرح الشافية، 3/89. [↑](#footnote-ref-86)
86. () ينظر:الفيروز آبادي، القاموس المحيط، (وتر/490) [↑](#footnote-ref-87)
87. () ينظر:المرجع السابق، (وزر/492). [↑](#footnote-ref-88)
88. () ينظر:المرجع السابق، (وسع/770ـ771) [↑](#footnote-ref-89)
89. () سيبويه، الكتاب، 4/337. [↑](#footnote-ref-90)
90. () الفيروز آبادي، مرجع سابق، (وعد/326). [↑](#footnote-ref-91)
91. () الفيروز آبادي، القاموس المحيط، (وزر/492). [↑](#footnote-ref-92)
92. () المرجع السابق، (وسع/770ـ771). [↑](#footnote-ref-93)
93. () ينظر: الرضي، شرح الشافية، 3/89. [↑](#footnote-ref-94)
94. () الفيروز آبادي، مرجع سابق، (وضع/771). [↑](#footnote-ref-95)
95. () المرجع السابق، (وصل/1068). [↑](#footnote-ref-96)
96. () لعل المجد يريد بالجِعَةِ والجَعَةِ مصدرين للفعل "جاء" لأنه يضع مكان الهمزة عينًا في الأمثلة، وقد أشار إلى ذلك في كتابه القاموس، 5. [↑](#footnote-ref-97)
97. () الفيروز آبادي، القاموس المحيط، (وطأ/55). [↑](#footnote-ref-98)
98. () سيبويه، الكتاب، 4/79. [↑](#footnote-ref-99)
99. () الفيروز آبادي، مرجع سابق، (جرب/67). [↑](#footnote-ref-100)
100. () الفيروز آبادي، القاموس المحيط،(خطأ/39). [↑](#footnote-ref-101)
101. () المرجع سابق، (هنأ/57). [↑](#footnote-ref-102)
102. () المرجع السابق، (هيأ/57). [↑](#footnote-ref-103)
103. () المرجع السابق، (وزأ/55). [↑](#footnote-ref-104)
104. () الرضي، شرح الشافية، 1/164. [↑](#footnote-ref-105)
105. () الفيروز آبادي، مرجع السابق، (بطأ/34). [↑](#footnote-ref-106)
106. () المرجع السابق، (وجأ/55). [↑](#footnote-ref-107)
107. () المرجع السابق، (ودأ/55). [↑](#footnote-ref-108)
108. () سيبويه، الكتاب، 4/83، وينظر: الرضي، مرجع سابق 1/163. [↑](#footnote-ref-109)
109. () نسب البيت للراجز ، ينظر: ابن جني، المنصف،2/195 الزمخشري، المفصل، 1/280، ابن منظور، اللسان، (نزى)15/320. [↑](#footnote-ref-110)
110. () الرضي، شرح الشافية، 1/165. [↑](#footnote-ref-111)
111. () الفيروز آبادي، القاموس المحيط، (نزى/1338). [↑](#footnote-ref-112)
112. () سيبويه، الكتاب، 4/78. [↑](#footnote-ref-113)
113. () ينظر: الفراء، معاني القرآن، 2/254. [↑](#footnote-ref-114)
114. () الرضي، مرجع سابق، 1/165. [↑](#footnote-ref-115)
115. () سورة: النور، الآية: 37. [↑](#footnote-ref-116)
116. () سورة: النور، الآية: 37. [↑](#footnote-ref-117)
117. () ينظر: سيبويه، الكتاب، 4/83. [↑](#footnote-ref-118)
118. () الفراء، معاني القرآن، 2/254. [↑](#footnote-ref-119)
119. () ابن مالك، الألفية، 63. [↑](#footnote-ref-120)
120. () الفيروز آبادي، القاموس المحيط، (جوب/70). [↑](#footnote-ref-121)
121. () سورة:البقرة ، الآية:186. [↑](#footnote-ref-122)
122. () الزبيدي: تاج العروس، 1/386. [↑](#footnote-ref-123)
123. () المرجع السابق. [↑](#footnote-ref-124)
124. () الفيروز آبادي، القاموس المحيط، (غور/453). [↑](#footnote-ref-125)
125. () المرجع السابق، (قوم/1152). [↑](#footnote-ref-126)
126. ()المرجع السابق، (بدا/1261) [↑](#footnote-ref-127)
127. ()الفيروز آبادي، القاموس المحيط، ( قصا/1325 ). [↑](#footnote-ref-128)
128. () سيبويه، الكتاب، 4/47. [↑](#footnote-ref-129)
129. () سيبويه، الكتاب ، 4/49. [↑](#footnote-ref-130)
130. () المرجع السابق، 4/51ـ52. [↑](#footnote-ref-131)
131. () هو أحمد بن محمد الأزدي أبو العباس الإشبيلي، يعرف بابن الحاج، له من الكتب: إملاء على كتاب سيبويه، ومختصر خصائص ابن جني وغير ذلك، توفى 647هـ، ينظرترجمته في: السيوطي، بغية الوعاة:1/359ـ360. [↑](#footnote-ref-132)
132. () أبو حيان، ارتشاف الضرب، 2/491. [↑](#footnote-ref-133)
133. () سيبويه، الكتاب، 4/47. [↑](#footnote-ref-134)
134. () الفراء، المقصور والممدود، 23. [↑](#footnote-ref-135)
135. () ابن جني، سر صناعة الإعراب، 1/93 [↑](#footnote-ref-136)
136. () المرجع السابق، 1/93. [↑](#footnote-ref-137)
137. () الجوهري، الصحاح، 7/313 [↑](#footnote-ref-138)
138. () الفارابي، ديوان الأدب، 1/87. [↑](#footnote-ref-139)
139. () السيوطي، الأشباه والنظائر، 1/163. [↑](#footnote-ref-140)
140. () الفيروزآبادي، القاموس المحيط، ( غوث/173). [↑](#footnote-ref-141)
141. () ابن سيده، المخصص، 4/283. [↑](#footnote-ref-142)
142. () الفيروزآبادي، مرجع سابق، ( سوف/822). [↑](#footnote-ref-143)
143. () الرضي، شرح الشافية، 1/155. [↑](#footnote-ref-144)
144. () ابن السكيت، إصلاح المنطق: 85. [↑](#footnote-ref-145)
145. () الفيروزآبادي، القاموس المحيط، ( دلل/1000). [↑](#footnote-ref-146)
146. () المرجع السابق، ( ولي/1344). [↑](#footnote-ref-147)
147. () ابن سيده، المخصص، 4/285. [↑](#footnote-ref-148)
148. () الرضي، شرح الشافية، 1/153. [↑](#footnote-ref-149)
149. () ابن سيده، مرجع سابق، ، 4/282. [↑](#footnote-ref-150)
150. () الفيروزآبادي، مرجع سابق، (لين/1232). [↑](#footnote-ref-151)
151. () ينظر:كحيل، التبيان، 42، والطنطاوي، تصريف الأسماء، 58. [↑](#footnote-ref-152)
152. () ابن يعيش، شرح المفصل، 6/ 49. [↑](#footnote-ref-153)
153. () المبرد، المقتضب، 2/127. [↑](#footnote-ref-154)
154. () الفارابي، ديوان الأدب، 1/93. [↑](#footnote-ref-155)
155. () ابن جني، الخصائص، 1/59. [↑](#footnote-ref-156)
156. () الفيروزآبادي، القاموس المحيط، ( قبح/235). [↑](#footnote-ref-157)
157. () المرجع السابق، (جال/980). [↑](#footnote-ref-158)
158. () سيبويه، الكتاب، 4/15. [↑](#footnote-ref-159)
159. () الفيروزآبادي، مرجع سابق، ( هدر/496). [↑](#footnote-ref-160)
160. (1) ابن منظور، لسان العرب، (حسن) 13 /117 [↑](#footnote-ref-161)
161. () ابن جني، سر الصناعة، 1/69. [↑](#footnote-ref-162)
162. (3) ابن جني، الخصائص، 1/133ـ134، وينظر: السيوطي، الاقتراح، 105. [↑](#footnote-ref-163)
163. () ابن جني، الخصائص، 1/215ـ216. [↑](#footnote-ref-164)
164. () المرجع السابق، 215. [↑](#footnote-ref-165)
165. () ينظر: عبد العزيز مطر، لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، (القاهرة: الدار الفومية للطباعة والنشر، 1966م)، 205، وأحمد علم الدين الجندي:اللهجات العربية في التراث، (القاهرة: الدار العربية للكتاب 1983م)، 1/266، وسمية المنصور، أبنية المصدر، 274. [↑](#footnote-ref-166)
166. () ابن جني، الخصائص، 2/143. [↑](#footnote-ref-167)
167. () المرجع السابق. [↑](#footnote-ref-168)
168. () ابن جني، المنصف، 2/307. [↑](#footnote-ref-169)
169. () الرضي، شرح الشافية، 1/4 [↑](#footnote-ref-170)
170. () السيوطي، الاقتراح، 72. [↑](#footnote-ref-171)
171. () جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر, تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد (القاهرة، مكتبة الكليات الأزهرية، 1975م)، 1/17. [↑](#footnote-ref-172)
172. () هنري فليش اليسوعي، العربية الفصحى، ترجمة: عبد الصبور شاهين (بيروت: المطبعة الكاثوليكية، 1966م)، 86ـ192. [↑](#footnote-ref-173)
173. () السيوطي، الأشباه والنظائر، 1/14. [↑](#footnote-ref-174)
174. () الفيروزآبادي، القاموس المحيط، ( سخر/405). [↑](#footnote-ref-175)
175. () المرجع السابق، ( سكر/409). [↑](#footnote-ref-176)
176. () الفيروزآبادي، القاموس المحيط، ( بخل/965). [↑](#footnote-ref-177)
177. () المرجع السابق، ( سخط/ 669). [↑](#footnote-ref-178)
178. () الرضي، شرح الشافية، 1/46. [↑](#footnote-ref-179)
179. () كحيل، التبيان، 25. [↑](#footnote-ref-180)
180. () ينظر: الرضي، مرجع سابق، 1/46. [↑](#footnote-ref-181)
181. () ابن منظور، لسان العرب، (عسر)4/563. [↑](#footnote-ref-182)
182. () ناصر حسين علي، الصيغ الثلاثية: مجردة ومزيدة اشتقاقاً ودلالة، (دمشق: المطبعة التعاونية. 1989م)، 106. [↑](#footnote-ref-183)
183. () ديوان طرفة، تحقيق: درية الخطاب، ولطفي صقال، (دمشق:مطبوعات المجمع العلمي العربي، 1975م)، 63. [↑](#footnote-ref-184)
184. () المرجع السابق، 152 [↑](#footnote-ref-185)
185. () ابن منظور، لسان العرب، (عسر)4/563 [↑](#footnote-ref-186)
186. () سيبويه، الكتاب، 4/28 [↑](#footnote-ref-187)
187. () ينظر:الحديثي، أبنية الصرف في الكتاب، 156ـ164. [↑](#footnote-ref-188)
188. () سيبويه، مرجع سابق، 2/315. [↑](#footnote-ref-189)
189. () ينظر السيوطي، المزهر، 2/6 [↑](#footnote-ref-190)
190. () الفيروزآبادي، القاموس المحيط، ( ضحك/947). [↑](#footnote-ref-191)
191. () الزبيدي، تاج العروس، 13/603. [↑](#footnote-ref-192)
192. () الفيروزآبادي، القاموس المحيط، ( دأب/82). [↑](#footnote-ref-193)
193. () سورة يوسف، الآية: 47. [↑](#footnote-ref-194)
194. () الفراء، معاني القرآن، 2/47. [↑](#footnote-ref-195)
195. () أبو البركات عبد الرحمن ابن الأنباري، البيان في غريب إعراب القرءان، تحقيق: طه عبد الحميد (القاهرة دار الكتاب العربي، 1969م)، 2/42 [↑](#footnote-ref-196)
196. () برجشتراسر، التطور النحوي، 34. [↑](#footnote-ref-197)
197. () ابن جني، المنصف، 2/305ـ306. [↑](#footnote-ref-198)
198. () ابن جني، المنصف، 2/305. [↑](#footnote-ref-199)
199. () المرجع السابق، 2/306. [↑](#footnote-ref-200)
200. () المرجع السابق، 2/307. [↑](#footnote-ref-201)
201. () السيوطي، الأشباه والنظائر، 1/14. [↑](#footnote-ref-202)
202. () الفيروزآبادي، القاموس المحيط، ( عتو/1309). [↑](#footnote-ref-203)
203. () ينظر: الرضي، شرح الشافية، 3/160ـ173، و الأزهري، التصريح، 5/420ـ421، [↑](#footnote-ref-204)
204. () الرضي، شرح الشافية، 3/161. [↑](#footnote-ref-205)
205. () المرجع السابق، 3/173. [↑](#footnote-ref-206)
206. () ينظر: الأزهري، التصريح، 5/413. [↑](#footnote-ref-207)
207. () الفيروزآبادي، القاموس المحيط، ( صلى/1303). [↑](#footnote-ref-208)
208. () أبو الحسين أحمد بن فارس، الصاحبي في فقه اللغة, تحقيق: السيد أحمد صقر,( القاهرة، مطبعة عيسى البابي الحلبي, 1977م)، 458. [↑](#footnote-ref-209)
209. () أبو الحسين أحمد بن فارس، الإتباع والمزاوجة، (القاهرة: مكتبة الخانجي )، 1. [↑](#footnote-ref-210)
210. () ابن فارس، مرجع سابق، 458. [↑](#footnote-ref-211)
211. () الفيروزآبادي، القاموس المحيط، ( نكس/578). [↑](#footnote-ref-212)
212. () السيوطي، الأشباه والنظائر، 1/14. [↑](#footnote-ref-213)
213. () الفيروزآبادي، مرجع سابق، ( رحم/1111). [↑](#footnote-ref-214)
214. () الفيروزآبادي، القاموس المحيط، ( رهب/92). [↑](#footnote-ref-215)
215. () ابن القطاع، أبنية الأسماء والأفعال والمصادر: 337. [↑](#footnote-ref-216)
216. () ينظر الشيخ محمد الطاهر بن عاشور، كشف المغطى من المعاني والألفاظ الواقعة في الموطأ، (نشر الشركة التونسية للتوزيع والشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر 1976م)، 310. [↑](#footnote-ref-217)
217. () ينظر أحمد أمين، فجر الإسلام، ط10، (دار الكتاب العربي بيروت، 1969م)، 45 وما بعدها. [↑](#footnote-ref-218)
218. () ينظر: ابن فارس، مقاييس اللغة، 6/109 [↑](#footnote-ref-219)
219. () ينظر: الجوهري، الصحاح، 4/433. [↑](#footnote-ref-220)
220. () ابن منظور، لسان العرب، (وسع)8/392ـ393. [↑](#footnote-ref-221)
221. () عادل هادي العبيدي، التوسع في كتاب سيبويه، (القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية)، 9. [↑](#footnote-ref-222)
222. () الرضي، شرح الشافية، 1/ 65. [↑](#footnote-ref-223)
223. () ابن يعيش، شرح المفصل، 10/9. [↑](#footnote-ref-224)
224. () صبحي الصالح، دراسات في فقه اللغة،ط11 (بيروت: دار العلم للملايين، 1986م)، 266. [↑](#footnote-ref-225)
225. () ابن جني، المنصف، 1/15. [↑](#footnote-ref-226)
226. () برجشتراسر، التطور النحوي، 52. [↑](#footnote-ref-227)
227. () ابن جني، الخصائص، 2/442. [↑](#footnote-ref-228)
228. () ينظر: كارل بروكلمان، فقه اللغات السامية , تحقيق: رمضان عبد التواب (الرياض: جامعة الرياض، 1977م )، 96. [↑](#footnote-ref-229)
229. () الرضي، شرح الكافية، 4/281. [↑](#footnote-ref-230)
230. () الرضي، شرح الشافية، 1/65ـ66 [↑](#footnote-ref-231)
231. () سيبويه، الكتاب، 4 /41. [↑](#footnote-ref-232)
232. ()سيبويه، الكتاب، 4/40. [↑](#footnote-ref-233)
233. () الفيروز آبادي، القاموس المحيط، (حرم/1061) [↑](#footnote-ref-234)
234. () المرجع السابق، (سخن/1204) [↑](#footnote-ref-235)
235. () المرجع السابق، (عمه/1250). [↑](#footnote-ref-236)
236. () ابن سيده، المخصص، 4/421. [↑](#footnote-ref-237)
237. () ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، 1/92ـ93، والرضي، شرح الكافية، 2/161ـ162 [↑](#footnote-ref-238)
238. () ذهب المبرد إلى أن الهمزة والألف يشكلان معًا علامة التأنيث، يقول: "أو تقع ألفان للتأنيث فتبدل الثانية همزة" (ينظر:المقتضب، 3/84). وذهب الكوفيون إلى أن الهمزة علامة للتأنيث، وليست منقلبة عن ألف. (ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، 1/92، حيث ذكر رأي الكوفيين والأخفش) [↑](#footnote-ref-239)
239. () وقد استدل ابن جني لمذهبه بأمرين:

1- أنهم لم يستعملوا الهمزة للتأنيث في غير هذا الموضع، ويعتمدون في التأنيث على التاء والألف.

2- أن جميع ما فيه همزة تأنيث تبدل الهمزة فيه ألفًا ولا تظهر أبدًا. ينظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب، 1 /83ـ85. [↑](#footnote-ref-240)
240. () ابن يعيش، شرح المفصل، 10 /9. [↑](#footnote-ref-241)
241. () الفيروز آبادي، القاموس المحيط، (رغب/90). [↑](#footnote-ref-242)
242. () المرجع السابق، (خصص/617). [↑](#footnote-ref-243)
243. () المرجع السابق، (كبر/468). [↑](#footnote-ref-244)
244. () ينظر: ابن القطاع، أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، 370\_377. [↑](#footnote-ref-245)
245. () ينظر: أبو عبد الله محمد بن عيسى السلسيلي، شفاء العليل في إيضاح التسهيل، تحقيق: الشريف عبد الله بركاتي، (مكة المكرمة: المكتبة الفيصلية، 1986م(. 3/1007ـ 1008. [↑](#footnote-ref-246)
246. ()ابن جني، سر صناعة الإعراب، 1/86. [↑](#footnote-ref-247)
247. () ينظر: الفيروز آبادي، القاموس المحيط، (قلب/ 127). [↑](#footnote-ref-248)
248. () ينظر: محمد عبد الخالق عضيمة، المغني في تصريف الأفعال، ط3، (دار الحديث)، 40، وأحمد علم الدين الجندي:اللهجات العربية في التراث، (القاهرة: الدار العربية للكتاب 1983م)، 2 /647، وخديجة الحديثي: أبنية الصرف في كتاب سيبويه، 83. [↑](#footnote-ref-249)
249. () ينظر:ابن عصفور، الممتع، 2/616. [↑](#footnote-ref-250)
250. () ابن جني، الخصائص، 2/69. [↑](#footnote-ref-251)
251. () المرجع السابق، 2/72. [↑](#footnote-ref-252)
252. () ابن عصفور، الممتع، 2/617 [↑](#footnote-ref-253)
253. () ينظر: ابن جني، الخصائص، 2/70-72. [↑](#footnote-ref-254)
254. () المرجع السابق، 2/69. [↑](#footnote-ref-255)
255. () الفيروز آبادي، القاموس المحيط، ( أيس/531). [↑](#footnote-ref-256)
256. () ينظر: ابن سيده، المخصص، 4/17، وابن عصفور، الممتع، 2/617، والرضي، شرح الشافية، 1/14. [↑](#footnote-ref-257)
257. () الفيروز آبادي، القاموس المحيط، (سوء/43) [↑](#footnote-ref-258)
258. () ابن منظور، لسان العرب، (سوء/43)، وينظر: سيبويه، الكتاب، 4/379-380. [↑](#footnote-ref-259)
259. () الفيروز آبادي، مرجع سابق، (شيأ/44). [↑](#footnote-ref-260)
260. () الفيروز آبادي، القاموس المحيط، (كاء/51). [↑](#footnote-ref-261)
261. () المرجع السابق، (رأي/1285). [↑](#footnote-ref-262)